

التمثيل السياسي

بيير بورديو

عبر الوسيط الذي هو بخاصة العلاقة التي يصونها الموكلون، بفعل المسافة الفاصلة بينهم وبين أدوات الإنتاج السياسي، مع وكلائهم والعلاقة التي يقيمها هؤلاء، بفعل ميولهم، مع منظماتهم. إن التوزيع المتفاوت لأدوات إنتاج تمثيل العالم الاجتماعي، والمعبر عنه بوضوح، هو ما يجعل ممكناً وصف الحياة السياسية بمنطق العرض والطلب: الحقل السياسي هو المكان حيث تتوالد، ضمن التنافس بين الفاعلين الذين يجدون أنفسهم متورطين فيه، منتجات سياسية، مشاكل، برامج، تحليلات، تعليقات، مفاهيم، أحداث، من بينها يتوجب على المواطنين العاديين، المختزلين إلى وضع «مستهلكين»، الاختيار، مع حظوظ سوء الفهم التي كلما كانت كبيرة كلما كانوا أكثر ابتعاداً عن مكان الإنتاج.

احتكار المحترفين

من غير أن نستعيد هنا تحليل الشروط الاجتماعية لتكون التنافس الاجتماعي والتقني التي تتطلبها

الصمت حول الشروط التي تضع المواطنين، ولا سيما بفظاظلة حيث أنهم مجردون من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، أمام التخيير بين التنازل بالإمتناع أو نزع الملكية عبر التفويض هو، بالنسبة لـ «علم السياسة» كما لعلم الاقتصاد، الصمت حول الشروط الاقتصادية والثقافية للسلوك الاقتصادي «العقلي». تحت طائلة تكيف الميكانيات الاجتماعية التي تنتج وتعيد إنتاج القطيعة بين العوامل «الفاعلة سياسياً» والعوامل الغير فاعلة سياسياً⁽¹⁾، وتحت طائلة إنشاء قوانين خالدة لانتظامات تاريخية سليمة في حدود حالة معينة لبنية توزيع رأس المال، وبخاصة الرأسمال الثقافي، إن كل تحليل للصراع السياسي يجب أن يضع في أساسه المحددات الاقتصادية والاجتماعية لتقسيم العمل السياسي⁽²⁾.

ليس الحقل السياسي، بوصفه في آن حقل قوى وحقل الصراعات من أجل تحويل علاقة القوى التي تمنح هذا الحقل بنيته في لحظة معطاة، قوة داخل قوة: إن تأثيرات الضرورات الخارجية تعرف عن نفسها فيه

العلاقة مع حالة محددة من اللعبة السياسية و، بدقة أكثر، من عالم تقنيات الفعل والتعبير التي تعرضها في لحظة زمنية محددة. في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، إن العبور من الضمني إلى الصريح، من الانطباع الذاتي إلى التعبير الموضوعي، إلى التظاهرة السياسية، في خطاب أو في فعل جمهور، يشكل بحد ذاته فعل مؤسسة ويمثل بذلك شكل رسمنة، شرعنة: ليس من قبيل الصدفة أن يكون، كما يقول بنفينيست، لكل الكلمات التي لها علاقة بالحقوق جذر يعني القول. والمؤسسة المفهومة بما سبق أن تأسس، أن ظهر، تمارس في آن تأثير حضور ومزايدة، وتأثير انغلاق ونزع ملكية. خارج مراحل الأزمة على الأقل، كما ان إنتاج أشكال الإدراك والتعبير، الناجمة والشرعية سياسياً، هو احتكار المحترفين، ويمجد نفسه إذن خاضعاً لإكراهات ولتحددات ملازمة لعمل الحقل السياسي، نرى أن تأثيرات منطق الرقابة الذي يحكم في الواقع المدخل إلى الخيار بين المنتجات السياسية، مضاعفة من خلال تأثيرات المنطق الإحتكاري الذي يحكم عرض المنتجات. احتكار الإنتاج المتروك لجسم من المحترفين، أي لعدد قليل من وحدات الإنتاج نفسها المسيطر عليها من قبل المحترفين؛ الإكراهات التي تزن على خيارات المستهلكين، المكرسين للإخلاص غير المناقش للعلامات المعروفة وللتفويض غير الشروط لممثلهم بحيث هم أكثر حرماناً من التنافس الاجتماعي حول السياسة، ومن أدوات الإنتاج الخاصة بالخطاب أو بالأفعال السياسية: إن سوق السياسة هو بلا شك أقل حرية مهما يكن.

إن إكراهات السوق تزن أولاً على أعضاء الطبقات المسيطر عليها والتي ليس لها خيار سوى الاعتزال أو تسليم الذات للحزب، المنظمة الدائمة التي عليها أن تنتج تمثيل استمرارية الطبقة، المهدة

المشاركة الفعالة في السياسة⁽³⁾، يجب التذكير على الأقل بأن تأثيرات العقبات المورفولوجية التي يقابلها حجم الوحدات السياسية وعدد المواطنين بكل شكل من الحكم المباشر، تكون مضاعفة تقريباً من خلال تأثيرات نزع الملكية الاقتصادية والثقافية: إن تركيز الرأسمال السياسي في أيدي عدد قليل هو أقل معاكسة، إذن أكثر ترجيحاً، كلما كان المتسبون العاديون محرومين بالكامل من ملكية الأدوات المادية والثقافية الضرورية للمشاركة الفاعلة في السياسة، وبالتحديد من الوقت الحر والرأسمال الثقافي⁽⁴⁾.

بما أن المنتجات المعروضة من قبل الحقل السياسي هي أدوات إدراك وتعبير عن العالم الاجتماعي (أو إذا شئت، عن مبادئ رؤية مزدوجة)، يعتمد توزيع الآراء لدى سكان معينين على حالة أدوات الإدراك والتعبير المتوفرة وعلى المدخل إلى هذه الأدوات المتوفرة لدى مختلف الجماعات. هذا يعني أن الحقل السياسي يمارس في الواقع تأثير رقابة بتحديدده عالم الخطاب السياسي و، بالتالي، عالم ما هو قابل للتصور سياسياً، بمجال نهائي للمواقف المحققة فعلياً داخل الحقل، أي محتملة من زاوية علم الاجتماع مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين التي تحكم الدخول في الحقل. تتعين الحدود بين ما هو قابل أو غير قابل للتصور سياسياً، قابل أو غير قابل للقول سياسياً، بالنسبة لطبقة من العامة، في العلاقة بين المصالح المعبرة عن هذه الطبقة وقدرة التعبير عن هذه المصالح التي يؤمنها لها موقعها في علاقات الإنتاج الثقافي، وبالتالي، السياسي. يلاحظ وتغنشتاين «أن نية ما، تنجسد في وضع، في عادات ومؤسسات إنسانية. لو كانت تقنية الشطرنج غير موجودة، لما كنت قادراً على عقد النية على لعب الشطرنج، إذا قدرت أن أملك أن أطمح قبل الألوان لبناء جملة، هذا يعني أنني أقدر أن أتكلم اللغة المعبرة⁽⁵⁾». النية السياسية لا تتكون إلا في

الانتاج وفرض المصالح السياسية المؤسسة إمكانية فرض مصالحهم كموكلين وكأنها مصالح الموكلين، وذلك دون أن يسمح أي شيء بإظهار، على نحو كامل، أن مصالح الوكلاء المعممة والمستفناة هكذا، لا تصادف مصالح الموكلين غير المعبر عنها لأن الأوائل، يحتكرون أدوات إنتاج المصالح السياسية، أي المعترف بها والمعبر عنها سياسياً، الخاصة بالآخرين. لا شيء سوى هذا الشكل من الامتناع الفعال، الذي يتجذر في الثورة ضد العجز المزدوج، العجز بالنسبة إلى السياسة وكل الأفعال الواضحة التسلسل التي تقترحها، والعجز أمام الأجهزة السياسية: اللامساوية، التي تأخذ أحياناً شكل ضد برلماني والتي يمكن أن تنحرف نحو كل أشكال البونابرتية، البولونجية أو الديغولية، هي بالتنام احتجاج على احتكار السياسيين الذي يمثل المواربي السياسي لما مثلته، فيما مضى، الثورة الدينية ضد احتكار الكليرك.

جدارة، رهانات ومصالح محددة

في شأن السياسة كما في شأن الفن، إن لنزع الملكية من العدد الأكبر علاقة متبادلة، أو حتى متلاحقة، مع تركيز وسائل الإنتاج السياسية في أيدي المحترفين، الذين لا يمكن لهم أن يدخلوا في اللعبة السياسية مع شيء من حظ النجاح إلا بشرط أن يملكوا جدارة محددة. حقاً لا شيء أقل طبيعية من غط الفكر والفعل الذي تقتضيه المشاركة في الحقل السياسي: مثل المظهر الديني، الفني أو العلمي، إن مظهر السياسي يفترض تدريباً خاصاً. إنه قبل كل شيء، بالتأكيد، كل التدريب الضروري لاكتساب مجموعة المعارف المحددة (نظريات، إشكاليات، مفاهيم، تقاليد تاريخية، معطيات اقتصادية، الخ) المنتجة والمتراكمة عبر العمل السياسي للمحترفين في الحاضر أو في الماضي، أو مجموعة القدرات الأكثر

دائماً بالسقوط مجدداً في لا استمرارية الوجود المذرر (مع الانكفاء على الحياة الخاصة والبحث عن طرق الخلاص الفردي) أو في خصوصية الصراعات المطلوبة حصراً⁽⁶⁾. هذا ما يجعل أعضاء الطبقات المسيطرة، الذين يمكن أن يكتفوا بالجمعيات، بجماعات الضغط أو بأحزاب - جمعيات⁽⁷⁾، يحتاجون لأحزاب ممتدة كالمؤسسات الدائمة الموجهة نحو قهر السلطة والتي تقدم لأنصارها وناخبيها ليس فقط عقيدة ولكن برنامج فكر وعمل، طالبة بذلك انتهاء عاماً ومسبقاً. وكما يذكر ماركس في بؤس الفلسفة، يمكن تعيين ولادة جماعة اجتماعية منذ اللحظة التي يناضل أعضاء منظماتها المثلة ليس فقط من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية للموكلين بل من أجل الدفاع عن المنظمة نفسها ونموها. لكن كيف لا يمكن أن نرى أنه إذا كان وجود المنظمة الدائمة، المستقل نسبياً عن المصالح النقابية والظرفية، شرط التمثيل الدائم والسياسي للطبقة، فهي تحتجز أيضاً تهديد نزع ملكية أعضاء معينين من الطبقة؟. إن تناقض السلطة الثورية القائمة، كما يقول باكونين، يشبه تناقض الكنيسة المصلحة التي يصفها ترولتش - الإيمان الضمني، هذا التفويض العام والكلي الذي عبره يمنح المواطنون الأكثر حرماناً، وبالجملة، للحزب الذي يختارون نوعاً من دين غير محدود، يترك مجرى حر للميكانيات التي تميل إلى نزع ملكيتهم لكل سيطرة على الجهاز: هذا ما يؤدي، من خلال تهكم غريب، إلى جعل تركيز الرأسمال السياسي ليس عظيماً أبداً، ما عدا التدخل المتعمد (وغير المحتمل) في اتجاه معاكس، كما في الأحزاب التي تعتبر نفسها مناضلة ضد تركيز الرأسمال الاقتصادي.

إن هؤلاء الذين يسيطرون على الحزب وينسجمون مع وجود وثبات هذه المؤسسة، ومع الفوائد التي تؤمنها، يجدون في الحرية التي يتركها لهم احتكار

وعامة مثل سيادة لغة معينة أو بلاغة سياسية معينة، كـبلاغة الخطيب الشعبي، التي لا غنى عنها في العلاقات مع العامة، أو بلاغة المجالس، الضرورية في العلاقات بين المحترفين. لكنه أيضاً وبخاصة هذا النوع من التحضير، مع اختباره وطقوس الانتقال الخاصة به، والذي يميل إلى ترسيخ السيطرة العملية للمنطق المتأصل في الحقل السياسي وإلى فرض إخضاع فعلي للقيم، للتراتبات والرقابات الملزمة لهذا الحقل أو للشكل المحدد الذي ترتديه إكراهاته وسيطرته داخل كل حزب. هذا يعني أنه، من أجل فهم كامل للخطابات السياسية المعروضة في السوق في لحظة معطاة، والتي تعرف بمجموعها عالم ما هو قابل للقول وللتصور سياسياً، بالتعارض مع ما هو مرفوض في غير المقال وغير المتصور، ربما يجب تحليل كل عملية إنتاج المحترفين للإنتاج الإيديولوجي منذ التعمين، المنفذ تبعاً لتعريف ضمني، غالباً، للجدارية المطلوبة، والذي يختارهم من أجل هذه الوظائف، ثم التأهيل العام أو المحدد الذي يحضرهم لتقلدها، وصولاً إلى فعل التطبيق المستمر الذي يفرضه عليهم، مع تواطئهم، أعضاء قديمين من جماعتهم، خاصة عندما يصلون، بصفتهم منتخبين جدد، إلى هيئة سياسية حيث يمكنهم أن يحملوا قولاً صريحاً وحرية، بطرق معاكسة لأصول اللعبة.

عمومية مثل سيادة لغة معينة أو بلاغة سياسية معينة، كـبلاغة الخطيب الشعبي، التي لا غنى عنها في العلاقات مع العامة، أو بلاغة المجالس، الضرورية في العلاقات بين المحترفين. لكنه أيضاً وبخاصة هذا النوع من التحضير، مع اختباره وطقوس الانتقال الخاصة به، والذي يميل إلى ترسيخ السيطرة العملية للمنطق المتأصل في الحقل السياسي وإلى فرض إخضاع فعلي للقيم، للتراتبات والرقابات الملزمة لهذا الحقل أو للشكل المحدد الذي ترتديه إكراهاته وسيطرته داخل كل حزب. هذا يعني أنه، من أجل فهم كامل للخطابات السياسية المعروضة في السوق في لحظة معطاة، والتي تعرف بمجموعها عالم ما هو قابل للقول وللتصور سياسياً، بالتعارض مع ما هو مرفوض في غير المقال وغير المتصور، ربما يجب تحليل كل عملية إنتاج المحترفين للإنتاج الإيديولوجي منذ التعمين، المنفذ تبعاً لتعريف ضمني، غالباً، للجدارية المطلوبة، والذي يختارهم من أجل هذه الوظائف، ثم التأهيل العام أو المحدد الذي يحضرهم لتقلدها، وصولاً إلى فعل التطبيق المستمر الذي يفرضه عليهم، مع تواطئهم، أعضاء قديمين من جماعتهم، خاصة عندما يصلون، بصفتهم منتخبين جدد، إلى هيئة سياسية حيث يمكنهم أن يحملوا قولاً صريحاً وحرية، بطرق معاكسة لأصول اللعبة.

تتوافق استقلالية حقل الإنتاج الإيديولوجي، بلا شك، مع رفع حق الدخول في الحقل، وبخاصة، مع تقوية المتطلبات المتعلقة بالجدارية العامة أو المحددة (كما يساهم في تفسير نمو وزن المحترفين المؤهلين في المدارس، وحتى في المدارس المتخصصة - علوم سياسية - على حساب المناضلين العاديين)⁽⁹⁾. تتوافق تلك الاستقلالية، بدون شك أيضاً، مع تقوية القوانين الداخلية للحقل السياسي - وبخاصة مع تقوية التنافس بين المحترفين. بالنسبة إلى تأثير العقود المباشرة أو غير المباشرة بين المحترفين والعامة⁽¹⁰⁾. هذا يعني أنه، بصدد فهم موقف سياسي، برنامج، تدخل، خطاب انتخابي، الخ، من المهم على الأقل معرفة عالم المواقف المقترحة تنافسياً عبر الحقل بأهمية تعادل أهمية رغبات العامة، الذين يكون المسؤولون عنهم فيما يتعلق بتلك المواقف الوكلاء المعلنين: الموقف هو فعل لا يأخذ معناه إلا علائقياً، في / ومن خلال الاختلاف، الابتعاد المميز، والسياسي النبهي هو الذي يبلغ عملياً السيطرة على المعنى الموضوعي والتأثير الاجتماعي لمواقفه بفضل سيطرته على مجال

إن نزع الملكية ذي العلاقة المتبادلة مع تركيز وسائل إنتاج الخطاب أو الأفعال، المعترف بها اجتماعياً بصفتها سياسية، لم يكف عن النمو طالما أن حقل الإنتاج الإيديولوجي كان يكتسب استقلالاً مع ظهور البيروقراطيات السياسية للمحترفين المتفرغين ومع ظهور المؤسسات (كما في فرنسا، معهد العلوم السياسية والمدرسة الوطنية للإدارة) المكلفة باختيار وإعداد المنتجين المحترفين لصور الفكر وقواعد التعبير المتعلقة بالعالم الاجتماعي، رجال سياسة، صحفيون

إن نزع الملكية ذي العلاقة المتبادلة مع تركيز وسائل إنتاج الخطاب أو الأفعال، المعترف بها اجتماعياً بصفتها سياسية، لم يكف عن النمو طالما أن حقل الإنتاج الإيديولوجي كان يكتسب استقلالاً مع ظهور البيروقراطيات السياسية للمحترفين المتفرغين ومع ظهور المؤسسات (كما في فرنسا، معهد العلوم السياسية والمدرسة الوطنية للإدارة) المكلفة باختيار وإعداد المنتجين المحترفين لصور الفكر وقواعد التعبير المتعلقة بالعالم الاجتماعي، رجال سياسة، صحفيون

الاستثمار في اللعبة التي يملكون احتكارها والتي يتوجب عليهم تخليدها من أجل تأمين مردود استثماراتهم، إن تضامن الخبراء هذا لا يتجلى بوضوح كاف إلا عندما تصبح اللعبة مهددة بوصفها كذلك.

اللعبة المزدوجة

الصراع الذي يعارض بين المحترفين هو بدون شك شكل في غاية الجودة للصراع الرمزي من أجل المحافظة على العالم الاجتماعي أو تحويله عبر المحافظة على العالم الاجتماعي ومبادئ الرؤية المزدوجة لهذا العالم أو تحويلها؛ أو، بدقة أكثر، من أجل المحافظة على الانقسامات القائمة بين الطبقات أو تحويلها عبر تحويل أو المحافظة على أنظمة التصنيف الطبقي التي هي الشكل المندمج مع هذه الانقسامات، وعلى المؤسسات التي تسهم في تخليد التصنيف الطبقي القائم بشرعيتها له⁽¹¹⁾. هذا الصراع يجد شروطه الاجتماعية الممكنة في المنطق المحدد الذي تنتظم بموجبه، في شكل تشكيل اجتماعي، اللعبة السياسية حصراً حيث يمارس من جهة احتكار إعداد ونشر المبدأ الشرعي للرؤية المزدوجة للعالم الاجتماعي، وبالتالي مبدأ تحريك الجماعات، ومن جهة أخرى، احتكار استعمال الأدوات الموضوعة للسلطة (رأس المال سياسي موضع). يأخذ الصراع نفسه إذن شكل صراع من أجل السلطة الرمزية بالضغط، سلطة أفعال المشاهدة والتصديق، التنبؤ والتثبيت، التعرف والاعتراف، وهو بلا انفصال صراع من أجل السلطة على «السلطات العامة» (إدارات الدولة). في الديمقراطية البرلمانية، إن الصراع من أجل انتزاع انتساب المواطنين (أصواتهم، اكتساباتهم) هو أيضاً صراع من أجل المحافظة على / أو قلب توزيع السلطة على السلطات العامة (أو، إذا فضل أحدهم، من أجل احتكار الاستخدام الشرعي للموارد السياسية الموضوعة، حقوق، جيش، بوليس، أموال عامة،

المواقف الحالية وخاصة الكامنة أو، بعبارة أفضل، على مبدأ هذه المواقف، أي مجال المواقف الموضوعية في الحقل وميول الذين يحتلونها: إن هذا «المعنى العملي» للمواقف المعقولة والمستحيلة، الممكنة وغير الممكنة بالنسبة لمختلف الذين يحتلون مختلف المواقف، وهو ما يسمح له «باختيار» المواقف المناسبة، والمتفق عليها، ويتجنب المواقف «المشوهة» التي يمكن أن تجعله يلتقي مع محتلي المواقف المعارضة في مجال الحقل السياسي. هذا المعنى للعبة السياسية الذي يسمح للسياسيين بتنبؤ مواقف السياسيين الآخرين، هو أيضاً ما يجعلهم قابلين للتوقع من قبل السياسيين الآخرين. قابلون للتوقع، إذن مسؤولون، أي أكفاء، جديون، ماثقون بهم، باختصار، جاهزون لممارسة الدور الذي تعينه لهم بنية مجال اللعبة، بثبات وبدون مفاجأة ولا خيانة.

اللعبة السياسية لا تستلزم إطلاقاً أكثر من هذا الانخراط الأساسي في اللعبة نفسها، وهم، تورط، تعهد، استثمار داخل اللعبة الذي هو انتاج اللعبة نفسها، في الوقت الذي يشكل شرط عمل اللعبة: تحت طائلة الإقصاء منها ومن الفوائد التي تجني منها، سواء تعلق الأمر بلذة اللعبة العادية أو بكل المنافع المادية والرمزية المرتبطة بملكية الرأس المال الرمزي، إن كل الذين لديهم امتياز الاستثمار في اللعبة (بدلاً من أن يكونوا مختزلين إلى اللامبالاة وخمول اللامبالاة) يقبلون العقد الضمني المتضمن في واقع الاشتراك في اللعبة، في الاعتراف بها باعتبارها تستحق جزاء ممارستها؛ هذا العقد يوحد كل المشتركين من خلال نوع من التواطؤ الأصلي، الأقوى من كل الاتفاقات المفتوحة أو السرية. هذا التضامن لكل الخبراء، المرتبطين فيما بينهم عبر نفس التورط الأساسي في الألعاب والرهانات، عبر نفس الاحترام للعبة نفسها وللقوانين غير المكتوبة التي تحددها، عبر نفس

يعني تجاهل الفعالية الرمزية للتمثيل، وللاعتقاد المحرك الذي يحدده عبر فضيلة التوضيح، مما قد يعود إلى نسيان السلطة السياسية للحكومة التي، مهما تكن تابعة للقوى الاقتصادية والاجتماعية، يمكنها أن تؤمن فعالية حقيقية على هذه القوى من خلال الفعل على أدوات إدارة الأشياء والبشر.

لسنا مؤسسين على مقارنة الحياة السياسية بمسرح إلا بشرط تصورنا الصادق للعلاقة بين الحزب والطبقة، بين صراع المنظمات السياسية وصراع الطبقات، ويوصفها علاقة رمزية بالضبط بين الدال والمدلول، أو بعبارة أفضل، بين ممثلين يعطون تمثيلاً وبين فاعلين، أفعالاً وأوضاعاً ممثلة. بدون شك ينتج التوافق بين الدال والمدلول، بين الممثل والممثل، عن البحث الواعي للمطابقة مع طلب الأنصار أو الإكراه الميكانيكي الممارس عبر ضغوطات خارجية، أقل منه عن التماثل بين بنية المسرح السياسي وبنية العالم الممثل، بين صراع الطبقات والشكل الأسمى لهذا الصراع الذي يدور في الحقل السياسي⁽¹²⁾. إنه، هذا التماثل، يجعل المحترفين، وبمواصلته لترضية المصالح المحددة التي يفرضها عليهم التنافس داخل الحقل، يشبعون، علاوة على ذلك، مصالح موكلهم، ويجعل صراعات الممثلين ممكنة بأن توصف كمحاكاة سياسية لصراعات الجماعات أو الطبقات التي يجعلون أنفسهم أبطالها؛ أو بالعكس، إنهم، في مواقفهم الأكثر مطابقة مع مصلحة موكلهم، يتابعون - دون أن يعترفوا بذلك بالضرورة - ترضية مصالحهم الخاصة كما تعينها لهم بنية المواقع والتعارضات المكونة للمجال الداخلي للحقل السياسي.

إن الوفاء الجبر لمصالح الموكلين ينسي مصالح الوكلاء. بكلام آخر، إن العلاقة، الظاهرية، بين الممثلين والممثلين، المفهومة كفضية محدّدة (جماعات الضغط)، الخ) أو قضية نهائية (قضايا) يجب الدفاع

الخ). إن من يخوضون هذا الصراع بصورة متميزة هم الأحزاب، منظمات المعركة المهيؤون خصوصاً لقيادة هذا الشكل السامي من الحرب الأهلية بتحريكهم الدائم، عبر تنبؤات متقدمة، لأكثر عدد ممكن من الفاعلين الموهوبين بنفس الرؤية للعالم الاجتماعي ومستقبلهم. من أجل تأمين هذا التحريك الدائم، يتوجب على الأحزاب، من جهة، إعداد وفرض تمثيل للعالم الاجتماعي قادر على الحصول على انتساب أكبر عدد ممكن من المواطنين، ومن جهة أخرى، الفوز بمراكز (تابعة للسلطة أم لا) قادرة على تأمين السلطة على من كان لهم الفضل في فوزهم.

وهكذا، إن إنتاج الأفكار حول العالم الاجتماعي يجد نفسه دائماً خاضعاً بالفعل لمنطق انتزاع السلطة، الذي هو منطق تحريك أكبر عدد ممكن. من هنا، بدون شك، الامتياز الممنوح، ضمن إعداد التمثيل الشرعي، لنمط الإنتاج الكنسي، الذي فيه تكون المقترحات (مذكرات، برامج سياسية، الخ) خاضعة فوراً لرضى جماعة ما، ولا يمكن لها إذن أن تكون مفروضة إلا عبر محترفين قادرين على قلب الأفكار والجماعات في آن واحد، على إنتاج الأفكار القادرة على إنتاج الجماعات بتقليبهم لهذه الأفكار بطريقة تؤمن لهم انتساب جماعة (مثلاً بفن الخطابة في الاجتماع أو التحكم بكل مجموعة تقنيات الكلام، الإنشاء، قلب الجمعية العامة، التي تسمح بتحرير «مذكرة»، بالإضافة إلى التحكم بالإجراءات والخطط التي، مثل اللعب بعدد التفويضات، تسيطر مباشرة على إنتاج الجماعة نفسه).

ربما كان من الخطأ سوء تقدير الاستقلالية والفعالية المحددة لكل ما يجري في الحقل السياسي، واختزال التاريخ السياسي إلى نوع من تظاهرة مضافة للقوى الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لممثلها السياسيين أن يكونوا نوعاً ما دمي متحركة. أضف أن ذلك ربما

العلاقة المباشرة - والمطالب بها دائماً - مع الموكلين، هي التي تحدد المواقف عبر وسيط الإكراهات والمصالح المرتبطة بموقع محدد في هذا الحقل. باللموس، إن إنتاج المواقف يعتمد على نظام المواقف المقترحة تنافسياً من مجموعة الأحزاب المتعارضة، أي من الإشكالية السياسية بوصفها حقل الاحتمالات الاستراتيجية المعروضة موضوعياً أمام خيار الفاعلين تحت شكل مواقع محتلة فعلياً ومواقف مقترحة فعلياً داخل الحقل. ليس للأحزاب، كما ليس للميول داخل الأحزاب، وجود لإعلاتقياً، ولعله من العبث محاولة تعريف ما هي وما ترأس بطريقة مستقلة عن من هم ومن يرأس منافسوه داخل نفس الحقل⁽¹⁶⁾.

ليس من تظاهرة أكثر وضوحاً لهذا الفعل للحقل سوى هذا النوع من الثقافة الباطنية، التي تصنعها المشاكل الغربية كلياً أو القابلة للبلوغ إلى الأكثرية، ومن المفاهيم والخطابات التي ليس لها مرجع في تجربة المواطن العادي وربما خاصة من التمحك، الفوارق الدقيقة، حدة الذهن، الدهاء، التي تمر غير منظورة بعيون غير المطلعين والتي ليس لوجودها سبب آخر سوى علاقات النزاع أو التنافس بين مختلف المنظمات أو «الميول» أو «التيارات» داخل نفس المنظمة. ويمكن إضافة شهادة غرامشي على ذلك: «نحن الآخرون، نبعد أنفسنا عن الكتلة: بيننا وبينها تشكل شاشة لبوس، سوء فهم، لعبة شفهية معقدة. سوف ننتهي بالظهور كأشخاص يريدون المحافظة بأي ثمن على مكانهم»⁽¹⁷⁾. في الواقع، إن ما يجعل هذه الثقافة السياسية تبقى غير قابلة للوصول إلى العدد الأكبر، هو بلا شك تعقيد اللغة التي تعبر بها عن ذاتها، الأقل منه تعقيد العلاقات الاجتماعية المكونة للحقل السياسي حيث تعبر عن نفسها هذه العلاقات: هذا الخلق المصطنع لصراعات «مجلس المشيخة» يبدو غامضاً أقل منه مجرداً من سبب الوجود لهؤلاء الذين،

عنها، مصالح يجب «خدمتها»، تقنع علاقة التنافس بين الممثلين وبنفس الوقت، علاقة التجويق (أو التآلف المقرر سلفاً) بين الممثلين والممثلين. بدون شك، إن ماكس فيبر على حق في أن يذكر، بخشونة مادية سليمة، بأنه «يمكن العيش [من أجل] السياسة و[من] السياسة»⁽¹⁸⁾. ولكي نكون صارمين بالكامل، لعله يجب القول بالأحرى بأنه يمكن العيش من السياسة بشرط العيش من أجل السياسة: حقاً، إنه في العلاقة بين المحترفين يتحدد نوع المصلحة الخاصة من أجل السياسة، والذي يحدد كل فئة من الوكلاء المكرسين أنفسهم للسياسة و، بالتالي، لموكليهم. بدقة أكثر، إن العلاقة التي يقيمها بائعو الخدمات السياسية المحترفون (رجال سياسة، صحافيون سياسيون، الخ) مع زبائنهم تكون موسطة، ومحددة بالكامل تقريباً، عبر العلاقة التي يقيمونها مع منافسيهم⁽¹⁹⁾. إنهم يخدمون مصالح زبائنهم بالقدر (وقفظ بالقدر) الذي يخدمون أنفسهم أيضاً بخدمتهم لهذه المصالح، أي بالضبط ما دام موقعهم في بنية الحقل السياسي يصادف موقع موكليهم في بنية الحقل الاجتماعي. (إن دقة التوافق بين المجالين تعتمد بدون شك إلى حد كبير على كثافة التنافس، أي قبل كل شيء على عدد الأحزاب أو الميول، والذي يتطلب تنوع وتجدد المنتجات المعروضة بإجباره مثلاً لمختلف الأحزاب على تعديل برامجها من أجل كسب الأنصار الجدد). بالنتيجة، إن الخطابات السياسية التي ينتجها المحترفون محددة دائماً على وجهين، ومتأثرة برياء ليس له قصد لأن هذا الرياء ينجم عن ثنائية الحقول المرجعية وعن ضرورة خدمة الأهداف الباطنية للصراعات الداخلية والأهداف الظاهرية للصراعات الخارجية⁽²⁰⁾.

نظام فروق

هكذا، إن بنية الحقل السياسي، غير المنفصلة عن

وهم خارج اللعبة، ولا يرون المصلحة في ذلك» والذين يعجزون عن الفهم بأن هذا التمييز الدقيق أو ذاك بين كلمتين أو صيغتين في خطاب - رهان، برنامج، برنامج سياسي، مذكرة أو قرار، يتيح الفرصة وهكذا جدالات لأنهم لا ينضمون إلى مبدأ التعارضات التي أنتجت هذه الجدالات المولدة لتلك التمحكات⁽¹⁸⁾.

إن حقيقة أن كل حقل سياسي يميل إلى الانتظام حول التعارض بين قطبين (اليمين، اليسار) في النظام الأمريكي، يمكن أن يتأسس عبر حقول حقة، منظمة حسب انقسامات متقاربة) لا يجب أن تنسي أن الخاصيات المتواترة للعقائد أو للجمااعات المحددة في المواقع القطبية، «حزب الحركة» و«حزب النظام»، «تقدميون» و«محافظون»، «يسار» و«يمين»، ثوابت لا تتحقق إلا في وعبر العلاقة مع حقل محدد. أضف أن خاصيات الأحزاب التي تسجلها علوم الأصناف الواقعية تفهم فوراً إذا أعيدت إلى القوة المرتبطة بالقطبين، بالمسافة التي تفصلهما والتي تقود خاصيات الذين يحتلونها، أحزاب أو رجال سياسة (وبخاصة نزوعهم إلى التباعد نحو الأطراف أو إلى الالتقاء في المركز) مع احتمال أن يكون الموقع المركزي، الوسيط، المكان المحايد، محتلاً. يتحدد الحقل بمجموعه كنظام فروق بمستويات مختلفة، ولا شيء له معنى، لا في المؤسسات أو عند الفاعلين، ولا في الأفعال أو الخطابات التي ينتجونها، إلا علائقياً من خلال لعبة التعارضات والتمايزات. أضف مثلاً أنه يمكن المحافظة على التعارض بين «اليمين» و«اليسار» في بنية متحولة بواسطة التبادل الجزئي للأدوار بين الذين يحتلون هذه المواقع في لحظتين مختلفتين (أو في مكانين مختلفين): العقلانية، الإيمان بالتقدم والعلم، التي كانت فيما بين الحريين، في فرنسا كما في ألمانيا، واقع اليسار (بينما كان اليمين القومي والمحافظة يضمحي من أجل اللاعقلانية وعبادة الطبيعة)، أصبحت

اليوم، في البلدين، قلب المبدأ المحافظ الجديد، المؤسس على الثقة بالتقدم، بالتقنية والتقنوقراطية، في حين أن اليسار يرى نفسه باعثاً لمواضيع إيديولوجية أو لممارسات كانت تعني القطب المعارض دون غيره، كالعبادة (البيئية) للطبيعة، المناطقية وقومية معينة، التشهير بأسطورة التقدم المطلق، الدفاع عن «الشخص»، الكل المغمور باللاعقلانية.

يمكن لنفس البنية الثنائية أو الثلاثية التي تنظم الحقل برمته أن تعيد إنتاج ذاتها في كل من هذه النقاط، أي داخل الحزب أو الزمر الصغيرة، حسب نفس المنطق المزدوج، الداخلي والخارجي في آن، الذي يقيم علاقة بين المصالح المحددة للمحترفين والمصالح الحقيقية أو المفترضة لموكليهم، الحقيقيين أو المفترضين. إنه، بدون شك، داخل الأحزاب التي يكون موكلوها المجردون أكثر والأكثر ميلاً، بفعل ذلك، إلى تسليم أمرهم للحزب، حيث يمكن لمنطق التعارضات الداخلية أن يتظاهر بالوضوح الكافي. على هذا النحو لا شيء يحلل المواقف بصورة أفضل من طوبولوجية المواقع التي من خلالها تعبر هذه المواقف عن نفسها: «فيما يتعلق بروسيا، عرفت دائماً أنه في طوبوغرافية الكسور والميول، رادك، تروتسكي ويوخارين كان لهم موقعاً يسارياً، زينوفيف، كامينيف وستالين موقع يميني، في حين كان لينين في الوسط ويمارس وظيفة الحكم من أجل الوضع برمته، هذا بطبيعة الحال في اللغة السياسية العادية، المحور المسمى لينيني يدعم، وهذا ما يقال، أن هذه المواقع والطوبوغرافية وهمية وغشاشة على الإطلاق»⁽¹⁹⁾. كل شيء يجري حقاً وكأن توزيع المواقع في الحقل يتضمن توزيع الأدوار؛ وكأن كل من أطراف الخلاف مستدرج أو موفد إلى مواقفه عبر التنافس مع محلي المواقع الأكثر ابتعاداً وأيضاً الأكثر قرباً، والتي تهدد، بطرق مختلفة جداً، وجوده، وعبر التناقض المنطقي بين المواقف⁽²⁰⁾.

للحقل السياسي، بين الذاتية أو، إلى حد ما، الإرادية الثورية المتطرفة، النازعة دائماً لإعطاء الامتياز إلى الكسور البروليتارية الأقل تنظيمياً والتي تسبق أو تتجاوز المنظمة فعلها، وبين المركزية (التي يصفها خصومها «بالبروقراطية الآلية» والتي من أجلها تسبق وتشرط المنظمة، أي الحزب، الطبقة والصراع⁽²³⁾.

شعارات وأفكار - قوى

إن الميل نحو الاستقلالية والتقسيم اللا محدود إلى شيع صغيرة متضاربة، والمسجل، في حالة الإمكانية الموضوعية، في جسم من الاختصاصيين المرتبطين بمصالح محددة والمنصبين ضمن تنافس من أجل السلطة داخل الحقل السياسي (أو داخل هذا القطاع أو ذاك من هذا الحقل - مثلاً، جهاز حزبي)؛ نقول أن هذا الميل متوازن بدرجات مختلفة من خلال واقع أن المخرج للصراعات الداخلية يعتمد على القوة التي يمكن للفاعلين وللمؤسسات المتورطة في الصراع تحريكها خارج الحقل. بعبارة أخرى، إن الميل إلى الانسحاق يجد حذوً في واقع أن قوة خطاب ما تعتمد على خصائصه الأصلية أقل منها على القوة التحريكية التي يمارسها، أي، على الأقل من ناحية واحدة، على درجة الإعتراف به من قبل مجموعة كبيرة وقادرة، تعرّف عن نفسها فيه ويعبر عن مصالحها (تحت شكل أكثر أو أقل تجميعياً وضائع المعالم).

إن «تيار الأفكار» البسيط لا يغدو حركة سياسية إلا عندما يتم الاعتراف بالأفكار المقترحة خارج دائرة المحترفين. ولا يمكن للاستراتيجيات التي يفرضها منطق الصراع الداخلي على المحترفين، والتي يمكن أن تكون ذات أساس موضوعي، وراء الاختلافات العلنية، اختلافات المظاهر والمصالح (أو، بدقة أكثر، الرأسمال الاقتصادي والمدرسي، والمسار الاجتماعي) المرتبطة بالمواقع المختلفة في الحقل؛ لا يمكن لهذه

هكذا، إن تعارضات متواترة معينة، كذلك التي تقوم بين التقليد الليبرالي والتقليد الاستبدادي، ليست إلا نسخاً، على خريطة الصراعات الإيديولوجية، للتناقض الأساسي للحركة الثورية، المجبرة للعودة إلى النظام والسلطة، بل إلى العنف، من أجل مقاتلة السلطة والعنف. احتجاج شاذ للكنيسة الشاذة، ثورة ضد «السلطة الثورية القائمة» النقد «اليساري» بشكله «الذاتوي» يجهد، ضد الذين يسيطرون على الحزب، لاستغلال التناقض بين الاستراتيجيات «الاستبدادية» داخل الحزب والاستراتيجيات «الضد - استبدادية» للحزب داخل الحقل السياسي برمته. ونجد حتى داخل الحركة الأنارشية التي تنسب استبداديتها إلى الماركسية⁽²¹⁾، تعارضاً بنفس الشكل بين الفكر «البرنامجي» الذي، مهماً بوضع أسس منظمة أنارشية قادرة، يرجىء إلى الخطة الثانية مطلب الحرية اللا محدودة للأفراد والجماعات الصغيرة، وبين الفكر «التوليقي» الذي يترك للأفراد استقلالهم الكامل⁽²²⁾.

لكن، هنا أيضاً، تتطابق النزاعات الداخلية مع النزاعات الخارجية. هكذا، إنه لبالقدر (و فقط بالقدر) الذي ينزع كل ميل إلى الدعوة إلى الكسر المناسب لأنصاره، بواسطة التنازلات بين المواقع المشغولة من قبل الزعماء (القياديين) داخل الحقل السياسي والمواقع التي يحتلها الوكلاء، الحقيقيون أو المفترضون، في حقل الطبقات الشعبية، يمكن للانقسامات والتناقضات الحقيقية للطبقة العاملة أن تجدد مكملها في تناقضات وانقسامات الأحزاب العمالية: ليس لمصالح البروليتاريا الرثة غير المنظمة بعض الحظ للوصول إلى التمثيل السياسي (خاصة عندما تكون مؤلفة من أجناب، محرومين من حق الاقتراع، أو من إثنيات مدانة) إلا بقدر ما تصبح رهاناً في الصراع الذي يعارض، في حالات معينة

الاستراتيجيات أن تنجح إلا بقدر ما تلتقي استراتيجيات (أحياناً غير واعية) الجماعات التي تقع خارج الحقل (وهنا يكمن كل الفرق بين اليوتوبيا والواقعية). أضف أن الميول نحو الانشقاق الفئوي تجدد نفسها متوازنة باستمرار عبر ضرورات التنافس التي تجعل المحترفين، لكي يحتفلوا بصراعاتهم الداخلية، مجبرين على مناداة قوى ليست كلها وكيلاً داخلية (بخلاف ما يجري في الحقل العلمي أو الفني حيث تضرع العامة بخزي). لا تقدر زمر الطليعة أن تجلب إلى داخل الحقل السياسي المنطق النعني للحقل الفكري إلا لأنها محرومة من القاعدة، إذن من الإكراهات، لكن أيضاً من القوة. الملل العاملة بوصفها ولدت من الانشقاق ومكرسة للتجزئة، إذن مؤسسة على الإقلاص عن الكلية، تدفع بخسارة السلطة والفعالية ثمن تثبيت الصفة التقنية والأخلاقية المليئة التي تعرف البيوريتانيين، عالم «الأنقياء» و«الصفائين»، القادرين على إظهار سمو مهاراتهم السياسية في تمسكهم بالتقاليد الأكثر نقاوة والأكثر راديكالية («الثورة الدائمة»، «ديكتاتورية البروليتاريا»، الخ). في المقابل، تحت طائلة استبعاده من اللعبة السياسية ومن طموح المشاركة إن لم يكن في السلطة، ففي سلطة التأثير على توزيع السلطة على الأقل، لا يمكن للحزب أن يضحي من أجل فضائل جد حصرية ويعتبر مثلما تهب الكنيسة نفسها مهمة نشر رعايتها المؤسساتية على كل المؤمنين، الصادقين أو غير الصادقين، وإخضاع المذنبين بدون تمييز لنظام القيادة المقدسة، أن هدفه (الحزب/ هو أن يكسب لقضيته أكبر عدد ممكن من العصاة (هذه هي حال الحزب الشيوعي [الفرنسي] عندما يخاطب «كل الجمهوريين التقدميين»؛ وهو لا يتردد، من أجل توسيع قاعدته وجذب أنصار الأحزاب المنافسة، في مخالفة «نقاوة» خطه وفي اللعب بصورة أكثر أو أقل وعياً بغموض برنامجه. يلي ذلك أنه، بين الصراعات

لتنمية قوة الحزب (إذن قوة الذين يسيطرون عليه) لكن على حساب أصالته، أي بشرط التخلي عن المواقف المتميزة، الأصلية، الأصيلة، والذين يدعونا إذن للعودة إلى المصادر، إلى بعث النقاوة الأصلية، و، من الجانب الآخر، بين هؤلاء الذين ينجحون للبحث عن تقوية الحزب، أي عن توسيع الأنصار، بواسطة الاتفاقات والالتزامات أو حتى التشويش المنهجي لكل ما يمكن لمواقف الحزب الأصلية أن تملكه من «الحصري» جداً. الأوائل يشدون الحزب نحو منطق الحقل الفكري الذي، مدفوعاً إلى حده الأقصى، ينزع منه كل قوة زمنية؛ الآخرون لهم منطق السياسة الواقعية التي هي شرط بلوغ الحقيقة السياسية⁽²⁴⁾.

الحقل السياسي هو إذن مسرح تنافس من أجل السلطة، تنافس يجري عبر وسيط التنافس من أجل العامة، أو، بعبارة أفضل، من أجل احتكار حق الكلام والتصرف باسم جزء أو كل العامة. الناطق الرسمي يتحل ليس فقط كلام جماعة العامة، أي، أغلب الأحيان، صمتها، لكن أيضاً قوة هذه الجماعة نفسها، والتي يساهم في انتاجها بمنحها كلام معترف بشرعيته في الحقل السياسي. إن قوة الأفكار التي يقترحها تقاس ليس، كما في مجال العلم، بقيمتها من الحقيقة (حتى وإن كانت تدن بجزء من قوتها إلى قدرته على الإقناع بأنه يملك الحقيقة)، ولكن بقوة التحريك التي تحتجزها الأفكار نفسها، أي بقوة الجماعة التي تعترف بها، من خلال الصمت أو غياب التكذيب، والتي يمكن للناطق الرسمي أن يظهرها بجنيه لأصوات الجماعة أو بجمعها في الحيز. هذا ما يجعل حقل السياسة - حيث يفتش عبثاً عن حجة قادرة على شرعنة حجج الشرعية، وعن أساس آخر

لهذا هو تنبؤ معقول بالنسبة لذلك. الطروحات السياسية، البرامج، الوعود، التنبؤات أو التخمينات («سوف نكسب الانتخابات») ليست أبداً قابلة للتحقيق أو مزيفة منطقياً؛ إنها ليست صحيحة إلا بقدر ما يكون ناطقها (لحسابه الخاص أو باسم جماعة) قادراً على تحقيقها تاريخياً، بجعلها تحدث في التاريخ: مما يعتمد، بصورة غير منفصلة، على قابليته لتقدير واقعي لحظوظ نجاح العمل المكرس لتحويلها إلى الفعل، وعلى قدراته على تحريك القوى الضرورية للوصول إلى ذلك، بنجاحه في إخماء الثقة بصدقه، إذن بحظوظه في النجاح. بكلام آخر، إن كلام الناطق الرسمي يدين بجزء من «قوته اللاتعبيرية» لقوة الجماعة العددية التي يساهم في إنتاجها على هذا النحو عبر فعل الترميز، التمثيل؛ كلام الناطق هذا يجد مبدأه في ضربة القوة التي من خلالها يوظف المتكلم منطوقه بكل القوة التي يساهم هذا المنطوق في الإنتاج بتحريكه للجماعة التي يخاطب. هذا يظهر جيداً في المنطق السياسي، النموذجي جداً، للوعد أو، بعبارة أفضل، للتنبؤ: نبؤة حقة لتحقيق الذات، إن الكلام الذي يمنح الناطق الرسمي عبره إرادة، مشروعاً، رجاء أو، ببساطة، مستقبلاً للجماعة، يفعل ما يقول بالقدر الذي يتعارف به المرسل إليهم، مانحين إياه بذلك القوة الرمزية وأيضاً المادية (تحت شكل الاقتراح، لكن أيضاً الإعانات، الاكتتاب أو قوة العمل أو المعركة، إلخ) والتي تسمح له بتحقيق ذلك. لأنه يكفي أن تكون الأفكار معلنة عبر مسؤولين سياسيين لكي تصبح أفكاراً - قوى قادرة أن تفرض نفسها على الاعتقاد، أو حتى شعارات قادرة على التحريك أو اللاتحريك، تكون الأخطاء خطايا أو، حسب اللغة البلدية، «خianات»⁽²⁶⁾.

اعتقاد وثقة

الرأس المال السياسي هو شكل من الرأس مال الرمزي،

للكفاءة غير مصلحة الطبقة المفهومة جيداً - يتأرجح دائماً بين معيارين للصلاحيّة، العلم والاستفتاء الشعبي⁽²⁵⁾.

في السياسة إن «القول هو الفعل»، أي فعل التصديق بأنه يمكن فعل ما يقال وبخاصة فعل التعرف إلى / واعتراف بـ / مبادئ الرؤية المزدوجة للعالم الاجتماعي، الشعارات، التي تنتج فحصها الخاص بإنتاجها لجماعات وبالتالي، لنظام اجتماعي. الكلام السياسي - وهذا ما يعرفه بالتحديد - يورط صاحبه كلياً لأنه يشكل تورطاً ينبغي الإنجرار له، وهو ليس تورطاً سياسياً حقاً إلا إذا كان فعل فاعل أو مجموعة فاعلين مسؤولين سياسياً، أي بمقدار توريط جماعة، وجماعة قادرة على إنجاز ذلك الكلام: بهذا الشرط فقط يعادل الكلام السياسي فعلاً ما. إن حقيقة الوعد أو التخمين تعتمد على الصدق لكن أيضاً على سلطة الذي ينطق بها - أي على قدرته على فعل الاعتقاد بصدقه وبسلطته. عندما نعترف بأن المستقبل الذي هو موضوع نقاش يعتمد على الإرادة والفعل الجماعيين، تكون الأفكار - القوى للناطق الرسمي القادر على إثارة هذا الفعل متعذرة التزييف لأن لها سلطة جعل المستقبل الذي تعلنه حقيقة. (هذا بدون شك ما يجعل مسألة الحقيقة، بالنسبة لكل التقليد الثوري، لا تنفصل عن مسألة الحرية أو الضرورة التاريخية: إذا اعترفنا بأن المستقبل، أي الحقيقة السياسية، يعتمد على فعل المسؤولين السياسيين، وعلى الكتل - ولعله أيضاً يجب التدقيق إلى أي درجة - فإن روزا لوكسمبورغ كانت على حق ضد كاوتسكي الذي ساهم في حدوث ما كان محتملاً، وما كان يعلنه، بعدم قيامه بما كان يجب القيام به حسب روزا لوكسمبورغ؛ في الحالة المعكوسة، هذه الأخيرة أخطأت لأنها لم تتنبأ المستقبل الأكثر احتمالاً).

إن ما يمكن أن يكون «خطاباً غير مسؤول» بالنسبة

الاعتقاد، الـ *fides*، يكون الرجل السياسي، كرجل شرف، بشكل خاص تلوماً للشكوك، للوشايات، للفضيحة، باختصار لكل ما يهدد الاعتقاد، الثقة، بإظهاره علناً الأفعال والطروحات المخبأة، السرية، الحاضرة والماضية، التي تخص تكذيب الأفعال والطروحات الحاضرة وإفقاد الثقة بفاعلها (هذا فضلاً عن أن رأسماله السياسي يدين أقل للتفويض، كما سنرى)⁽³⁰⁾. هذا الرأسمال القابل للسقوط للغاية لا يمكن المحافظة عليه إلا بواسطة عمل كل اللحظات الضروري لمراعاة الائتمان ولتجنب فقدان الثقة: من هنا، كل الاحتراس، الصمت، الرياء، التي يفرضها على الشخصيات العامة، الموضوعة دائماً أمام محكمة الرأي، المهم الثابت بعدم قول أو عمل أي شيء يمكن لذاكرة الخصوم أن تذكر به، مبدأ اللاروجع عديم الشفقة، وعدم خيانة أي شيء يمكنه أن يناقض إعلان المبادئ، الخاص بالحاضر أو بالماضي، أو يكذب ثباته عبر الزمن. والانتباه الخاص الذي يجب أن يعيره رجال السياسة لكل ما يساهم بإنتاج تمثيل إخلاصهم أو لامبالاتهم، يُفسّر إذاً خطر في بالنا أن هذه الميول تبدو كضمانة نهائية لتمثيل العالم الاجتماعي الذي يجهدون لفرضه، «مثاليات» و«أفكار» من مهمتهم جعل الآخرين يوافقون عليها⁽³¹⁾.

أنواع الرأسمال السياسي

«صيرفي رجال في نظام احتكار»⁽³²⁾، يقول غرامشي بصدد الموظفين النقابيين، يدين بسلطته المحددة في الحقل السياسي - المسماة حسب اللغة البلدية بـ «وزنه السياسي» - لقوة التحريك التي يحوزها سواء بصفة شخصية أو عبر التفويض، بوصفه وكيل منظمة (حزب، نقابة) ذات رأسمال سياسي متراكم عبر الصراعات الماضية، وأولاً تحت شكل مكاتب - داخل الجهاز أو خارجه - ومناضلين مرتبطين بها⁽³³⁾. إن

ثقة مؤسسة على الاعتقاد والاعتراف أو، بدقة أكثر، على العمليات التي لا تخص من الثقة التي عبرها يمنح الفاعلون لشخص (أو لموضوع) السلطات نفسها التي يعترفون بها. هذا هو غموض الـ *fides* (العقيدة الإيمانية) الذي جلله بنفست⁽²⁷⁾: قدرة موضوعية يمكن أن تكون موضوعة في أشياء (وبخاصة في كل ما يصنع رمزية السلطة، الصولجان، الملكية والتاج)، إنها نتاج أفعال الاعتراف الذاتية وبوصفها ائتمان ومصداقية، لا توجد إلا في وعبر التمثيل، في وعبر الثقة، الإيمان، الطاعة. السلطة الرمزية هي السلطة التي يعطيها من يخضع لها إلى ذلك الذي يمارسها، رصيد يسلفه له، اعتقاد إيماني، سلطة، يمنحه إياها واضعاً ثقته فيه. إنها سلطة توجد لأن ذلك الذي يخضع لها يعتقد بأنها توجد (ائتمان)، يقول بنفست، «يعني حرفياً وضع الـ *Kred* (الإيمان)، أي القدرة السحرية، في كائن ننتظر منه الحماية، بالتالي الاعتقادية»⁽²⁸⁾. الـ *Kred*، الائتمان، الهبة اللونية، هو هذا النتاج من الـ *Credo* (عقيدة)، من الاعتقاد، من الطاعة، الذي يبدو أنه ينتج الـ *Credo*، الاعتقاد، الطاعة.

مثل البطل الإلهي أو البشري الذي، حسب بنفست، «يحتاج إلى من يعتقد به، من يمنحه الـ *Kred*، شرط أن ينشر خيراوته على الذين دعموه هكذا»⁽²⁹⁾، الرجل السياسي يستمد قوته من الثقة التي تضعها الجماعة فيه. إنه يستمد قدرته السحرية على الجماعة من الإيمان في التمثيل الذي يعطيه للجماعة والذي يكون تمثيلاً للجماعة نفسها ولعلاقتها مع الجماعات الأخرى. الوكيل الموحد مع موكله عبر نوع من العقد العقلي (البرنامج)، هو أيضاً بطل، موحد عبر علاقة تماثل سحرية مع هؤلاء الذين، كما يقال، «يضعون فيه كل الآمال». ولأن رأسماله المحدد هو قيمة ائتمانية نقية وتعتمد على التمثيل، الرأي،

النادي الأرستقراطي كما عن الجماعة المثقفة، يرقد في أن على بنى موضوعية مثل بيروقراطية المنظمة حصراً، والمراكز التي تعرضها، مع كل المنافع المتبادلة، داخلها أو في الإدارات العامة، وتقاليد التجنيد، التأهيل والاختيار، التي تميزها، إلخ؛ وعلى ميول، سواء تعلق الأمر بالإخلاص للحزب أو بمبادئ ملحقة من الرؤية المزوجة للعالم الاجتماعي التي يستخدمها القياديون، الدائمون أو المناضلون، في ممارستهم اليومية وفي فعلهم السياسي حصراً.

إن كسب رأسمال مفوض يستجيب لمنطق خاص جداً: التنصيب، هذا الفعل المؤسسي السحري بالضبط، الذي يكرس الحزب من خلاله المرشح الرسمي رسمياً للانتخابات والذي يسم نقل رأسمال سياسي باحتفال التنصيب القروسطي أثناء «تقليد» إقطاعه أو ملك، لا يمكن أن يكون إلا المقابل لاستثمار الزمن، العمل، الوفاء، التفاني للمؤسسة. ليس من قبيل الصدفة أن تضع الكنائس، مثل الأحزاب، على رأسها غالباً مندورين للخدمة⁽³⁶⁾. إن القانون الذي يحكم التبادلات بين الفاعلين والمؤسسات يمكن أن يعبر عن نفسه هكذا: المؤسسة تعطي كل شيء، بدءاً من السلطة على المؤسسة، للذين أعطوا كل شيء للمؤسسة، لكن لأنهم لم يكونوا شيئاً خارج المؤسسة وبدونها، ولأنهم لا يقدر على إنكار المؤسسة بدون إنكار أنفسهم بنقاوة وببساطة بحرامتهم أنفسهم من كل ما هم عبر ومن أجل المؤسسة التي يدينون لها بكل شيء⁽³⁷⁾. باختصار، تستثمر المؤسسة هؤلاء الذين استثمروا في المؤسسة: لا يتألف الاستثمار فقط من خدمات مؤداة، ولا سيما النادرة والشمينة غالباً حيث تكون أكثر كلفة نفسياً (مثل كل «التجارب» التدريبية)، أو حتى من طاعة التعليقات أو من المطابقة مع إلزامات المؤسسة لكن أيضاً من الاستثمارات النفسية التي تجعل الطرد،

رأسمال «الشهرة» و«الشعبية» الشخصي والمؤسس على واقع المعروف والمعترف به في شخصه (ملكية «اسم»، «سمعة»، إلخ)، وأيضاً على ملكية عدد معين من الموصفات النوعية التي هي شرط اقتناء والمحافظة على «سمعة جيدة»، هو غالباً نتاج تكييف رأسمال شهرة متراكمة في ميادين أخرى وبخاصة في مهن تؤمن، كالمهين الحرة، وقتاً حراً، وتفترض رأسمالاً ثقافياً معيناً وفي حالة المحامين، سلطة مهنية من البلاغة. وبينما يكون رأسمال الواجهة الشخصي نتاج تراكم بطيء ومستمر يتناول حياة بكاملها، يكون الرأسمال الشخصي الذي يمكن أن يسمى بطولياً أو نبوياً، والذي يفكر فيه ماكس فيبر عندما يتكلم عن «الهبة اللدنية»، نتاج فعل احتفالي، منجز في وضع أزمة، في الفراغ والصمت للذين تخلفهما المؤسسات والأجهزة: فعل عطاء المعنى، نبوي ويتأسس ويتشبع هو نفسه، إستعادي، عبر التثبيت الذي يمنحه نجاحه الخاص للغة الأزمة وللتراكم الأولي لقوة التحريك التي حققها⁽³⁴⁾.

في مقابل الرأسمال الشخصي الذي يختفي مع شخص حامله (مع أنه يمكن أن يعطي المجال لخصامات حول الإرث)، يكون رأسمال السلطة السياسية المفوض، مثل رأسمال الكاهن، الأستاذ، و على نحو أكثر عمومية، الموظف، نتاج النقل المحدود والمؤقت (ولو أنه قابل للتجديد، أحياناً حتى المئات) لرأسمال راكم عبر التاريخ رأسمالاً رمزياً من الاعتراف والإخلاص، والذي وهب نفسه، من أجل وعبر النضال السياسي، لمنظمة دائمة من الدائمين القادرين على تحريك المناضلين، المتسبين والمتعاطفين، وعلى تنظيم عمل الدعاية الضروري للحصول على الأصوات وبالتالي، المراكز التي تسمح بالحفاظ على / وإلماسك الدائمين باستمرار. الجهاز التحريكي هذا، الذي يميز الحزب أو النقابة عن

تأسيس الرأسمال السياسي

إن تفويض الرأسمال السياسي يستلزم توسُّع هذا النوع من الرأسمال في مؤسسات دائمة، تجسيد ماديته في «ماكينات» سياسية، في مكاتب وأدوات تحريك، وإعادة إنتاجه باستمرار عبر ميكانيات واستراتيجيات. إنه إذن واقع منشآت سياسية راكمت رأسمالاً سياسياً مهماً وموضِعاً، تحت شكل مراكز داخل الحزب نفسه، في كل المنظمات الأكثر أو الأقل خضوعاً للحزب وأيضاً في كل هيئات السلطة المحلية أو المركزية وفي كل شبكة المنشآت الصناعية أو التجارية التي تعيش في اتحاد وثيق مع هذه الهيئات. يؤمن التروضع السياسي استقلالية نسبية بالنسبة إلى العاقبة الانتخابية باستبداله بالهيمنة المباشرة على الأشخاص وعلى استراتيجيات الاستثمار الشخصي («تعرض للخطر»)، الهيمنة غير المباشرة التي تسمح بالإمسك دائماً بالحاشرين على المراكز عبر إمسكهم بالمراكز⁽³⁹⁾. ونفهم بأن هذا التعريف الجديد للمواقع يوافق صفات جديدة لميول محتليها: حقاً، كلما أصبح الرأسمال السياسي مؤسسة تحت شكل مكاتب يجب الحصول عليها كلما كان هناك منفعة للجهاز، على عكس ما يجري في الأطوار البدائية أو في مراحل الأزمة - في المرحلة الثورية مثلاً - حيث المخاطر كبيرة والمنافع مخترلة. نفهم السياق المعين غالباً بكلمة «البرقطة المهمة إذا رأينا، كلما تقدمنا في دورة حياة المنشأة السياسية، أن تأثيرات عرض المراكز الثابتة على التجنيد تأتي لتضاعف تأثيرات الملاحظة غالباً⁽⁴⁰⁾، المدخل إلى المواقع الدائمة (وإلى الامتيازات، النسبية، التي تؤمنها للمناضلين المتحدرين من الطبقة العاملة). كلما كان سياق التأسيس للرأسمال السياسي متقدماً، يميل كسب «العقول» إلى أن يخضع لكسب المراكز ويتراجع المناضلون، المرتبطون عبر الوفاء الوحيد «للقضية»، كحساب «كهنة ذوي مراتب» (أو «انتفاعيين»)، كما يسميهم فيبر، أنواع زبائن،

بوصفه تراجعاً لرأسمال سلطة المؤسسة، يأخذ غالباً شكل إخفاق، إهميار اجتماعي ونفسي في آن (هذا فضلاً عن أنه يترافق، مثل الحرمان والاستبعاد من التضحية الإلهية، مع «مقاطعة اجتماعية شرسة تحت شكل رفض إقامة علاقات مع المطرود»⁽³⁸⁾. إن ذلك الذي استثمر برأسمال وظيفة، والموازي «للفضل المؤسسي» أو «الهبة اللدنية» الوظيفية الخاصة بالكهنة، يمكنه أن لا يملك أي «صفة» أخرى غير تلك التي تمنحه إياها المؤسسة عبر فعل التنصيب. إنها المؤسسة التي تسيطر على المدخل إلى الشهرة الشخصية بسلطانها مثلاً على المدخل إلى المراكز المرموقة (كالسكرتير العام أو الناطق الرسمي) أو إلى أماكن الدعاية (كالتلفزيون والمؤتمرات الصحفية اليوم)؛ مع أن حائز الرأسمال المقوَّض يقدر دائماً على الحصول على رأسمال شخصي عبر استراتيجية بارعة تقوم على أخذ المسافة القصوى، بالنسبة إلى المؤسسة، والمتساوقة مع تثبيت الانتفاء والمحافظة على الفوائد المتبادلة. يتبع ذلك أن منتخب الجهاز يعتمد على الأقل على الجهاز كما على ناخبيه - الذين يدين بهم للمؤسسة والذين يخسرهم في حالة القطيعة مع الجهاز. يتبع ذلك أيضاً، وكلما «اخترقت» السياسة و«تقرطت»، أن الصراع من أجل السلطة السياسية التحريكية يميل دائماً أكثر ليصبح مسافة بدرجةتين: على نتيجة التنافس الذي يقوم من أجل السلطة على الجهاز، داخل الجهاز، بين المحترفين وحدهم، يعتمد خيار الذين سيقدرون على الدخول في الصراع من أجل كسب العامة العاديين؛ مما يعيد للقول بأن الصراع من أجل احتكار إعداد ونشر مبادئ الرؤية المزدوجة للعالم الاجتماعي محجوز أكثر فأكثر حصراً للمحترفين ووحدات الإنتاج والنشر الكبرى، مستبعداً من جراء ذلك المنتجين الصغار المستقلين (بدءاً بـ «المثقفين الأحرار»).

الانتخابية من جزء كبير من فعاليتها، ومن الإعتقاد الإيماني الضمني الذي يضع القياديين في مأمن من رقابة العامة؛ ينجم عن هذا التوافق، وبشكل متناقض، أنه ليس من منشآت سياسية أكثر استقلالاً عن إكراهات ورقابات الطلب وأكثر حرية في إطاعة المنطق الوحيد للتنافس بين المحترفين (أحياناً بشرط تبدل المواقف الأكثر فجائية والأكثر مفارقة) من الأحزاب التي تعلن نفسها بصورة أكثر وضوحاً مدافعة عن الكتل الشعبية⁽⁴³⁾، والتي تميل، فضلاً عن ذلك، إلى قبول الدوغما البولشفية التي بموجبها يكون من الشرعية جعل العامة تتدخل في الصراعات داخل الحزب، لدعوتهم إلى ذلك، أو، ببساطة كلية، لترك الخلافات الداخلية تصفى في الخارج.

قس على ذلك أن الدائمين لا يعتمدون هكذا أبداً على الحزب إلا عندما لا تسمح لهم مهتهم بالمشاركة في الحياة السياسية سوى بشرط التضحية بالوقت والمال: إنهم لا يقدرون إذن إلا أن ينتظروا من الحزب الوقت الحر الذي به يدين الوجهاء لعائلاتهم أو للطريقة التي يكسبونها، أي دون عمل أو عبر عمل متقطع⁽⁴⁴⁾. واعتمادهم هذا يكون كلياً كلما كان الرأسمال الاقتصادي والثقافي الذي امتلكوه قبل دخولهم الحزب أكثر ضعفاً. نفهم أن للدائمين المتحدرين من الطبقة العاملة شعور بأنهم يدينون كلياً للحزب ليس فقط بموقعهم، الذي يعتقدون من عبودية الوضع القديم، ولكن بثقافتهم، باختصار، بكل ما يجعل كينونتهم حاضرة: «ذلك أن الذي يعيش حياة حزب كحزبنا لا يفعل إلا تربية نفسه. أنا رحلت بحقية ابتدائي والحزب أجبرني على تثقيف نفسي: يجب العمل، يجب التفتيش، عن كتب قديمة، يجب القراءة، يجب الدخول في المغطس... هذا إجباري! وإلا... إبقى الحمار الصغير الذي مضى عليه خمسون سنة! أنا أقول أن المناضل يدين بكل شيء للحزب»⁽⁴⁵⁾. نفهم أيضاً، كما قال دنيس لاكورن،

مرتبطين باستمرار بالجهاز عبر المكاسب والمنافع التي يؤمنها لهم، متعلقين بالجهاز بحيث أن هذا الأخير يسكنهم بإعادة توزيعه عليهم حصة من الحصاد المادي أو الرمزي كان حصل عليها بفضلهم (مثلاً غنائم الأحزاب الأميركية)⁽⁴¹⁾. بعبارة أخرى، كلما تقدم سياق التأسيس وغما جهاز التحريك، لا يتوقف وزن الضرورات المرتبطة بإعادة إنتاج الجهاز والمراكز التي يعرض، رابطاً محتليها عبر كل أنواع المصالح المادية أو الرمزية، عن الإزدياد. في الواقع كما في الدماغ، بالنسبة لهؤلاء الذين يمكن أن يفرضهم تحقيق أهداف الجهاز المعلنة: ونفهم أن الأحزاب قادرة أن تكون هكذا منجذبة للتضحية ببرامجها في سبيل المحافظة على نفسها في السلطة أو، ببساطة، على الوجود.

حقول وأجهزة

إذا كان ليس من منشأة سياسية لا تشكل، لكي تقدر أن تظهر جد متراسة، مكان مجابهات بين الميول والمصالح المتباينة⁽⁴²⁾، يبقى أن الأحزاب مكرسة بخاصة للعمل حسب منطق الجهاز القادر على الاستجابة فوراً للإلزامات الاستراتيجية المسجلة في منطق الحقل السياسي، بحيث يكون موكلو الأحزاب مجردين ثقافياً وأكثر تمسكاً بقيم الإخلاص، إذن أكثر ميلاً إلى التفويض غير المشروط والدائم. الأحزاب هي أكثر قديماً وأكثر غنى بالرأس المال السياسي الموضع، إذن أكثر تحديداً بكثير في استراتيجياتها، من خلال هم «الدفاع عن المكتسبات»؛ إنها مهياة بصراحة أكثر في سبيل الصراع، إذن منظمة حسب النموذج العسكري لجهاز التحريك؛ إن كوادرها والدائمين فيها أكثر حرماناً من الرأسمال الاقتصادي والسياسي، إذن أكثر اعتماداً بالكامل بالنسبة للحزب.

إن توافق الإخلاص بين والضمن جيلى الذي يؤمن للأحزاب أنصاراً ثابتين نسبياً، حارماً النتائج

أن «روح الحزب» و«الفخر الحزبي» أكثر ظهوراً بصراحة بين الدائمين في الحزب الشيوعي من الدائمين في الحزب الاشتراكي فهؤلاء يتحدرون غالباً أكثر من الطبقات الوسطى والعليا، وبخاصة من الجسم التعليمي؟، وهم أقل تبعية للحزب.

نرى أن الانضباط والتقسيم، اللذين يبالسح المحللون في تقديرهما، يبقيان عاجزين كلياً بدون التواطؤ الذي يجدانه في ميول الخضوع المرغم أو الانتخابي التي يحملها الفاعلون داخل الجهاز، والتي تكون هي نفسها معززة باستمرار عبر المجابهة مع الميول المشابهة وغير المصالح المسجلة في مراكز الجهاز. يمكن القول على السواء أن بعض المظاهر الخارجية تجد شروط تحققها، بل تفتحها، في منطق الجهاز؛ أو، على العكس، إن منطق الجهاز «يستغل» لصالحه الميول المسجلة في المظاهر الخارجية. لعله يمكن أن نذكر، من جانب، كل الخطط، المشتركة لكل المؤسسات الشاملة، التي عبرها يفرض الجهاز، أو الذين يسيطرون عليه، الانضباط ويطرد المخالفين والمنشقين؛ أو الميكانيات التي، مع تواطؤ الذين تخدم مصالحهم، تميل لتأمين إعادة إنتاج المؤسسات وتراتبياتها. من جانب آخر، لا ننتهي من إحصاء وتحليل الميول التي تقدم للمكننة النضالية نوابضها وعجلاتها: سواء تعلق الأمر بالعلاقة المسيطر عليها مع الثقافة التي تحرف الدائمين المتحدرين من الطبقة العاملة نحو شكل ضد - ثقافوي خاص بخدمة تبرير أو تقديم العذر لنوع من الجدانوفية العفوية ومن الحرفية العمالية؛ أو تعلق الأمر بالضغينة التي تجد حاسبها في الرؤية الستالينية (بالمعنى التاريخي)، أي البوليسية، لـ «كسور» وفي القابلية لفهم التاريخ بمنطق المؤامرة، أو أيضاً بالذنب، المسجل في الموقع غير المتوازن للمثقف، والذي يصل إلى أقصى كشافته عند المثقف المتحدر من الطبقات المسيطر عليها، الفار

غالباً ابن الفار الذي تحدث عنه سارتر ببراءة في مقدمة Aden Arabie. وربما لا نفهم بعض «النجاحات» المغالية لتقليب الجهاز إذا لم نر إلى أي نقطة تكون هذه الميول مجوّفة موضوعياً، أشكال البؤسوية المختلفة، التي تهيم المثقفين للعمالية، تأتي مثلاً لتطابق الجدانوفية العفوية من أجل المساعدة على إقامة العلاقات الاجتماعية التي فيها يجعل المضطهد نفسه شريكاً للمضطهد.

يبقى أن القلب التنظيمي للنموذج البولشفي الذي فرض نفسه على أكثرية الأحزاب الشيوعية، يسمح بإنجاز الميول، حتى في نتائجها الأخيرة، والمسجلة في العلاقة بين الطبقات الشعبية والأحزاب. كجهاز (أو مؤسسة شاملة) مهيم في سبيل الصراع الحقيقي أو الممثل، ومؤسس على الانضباط الذي يسمح بجعل مجموعة فاعلين (هنا مناضلين) تنصرف «كرجل واحد» من أجل قضية مشتركة، ويمجد الحزب الشيوعي شروط عمله في الصراع الدائم الذي يكون الحقل السياسي مسرحه، والذي يمكن أن يكون منشطاً أو معزراً بالإرادة. حقاً، بفعل أن الانضباط الذي، كما يلاحظ فيبر، «يومن التشابه العقلي لأغلبية من الرجال»⁽⁴⁶⁾، يجد تبريره، إن لم يكن أساسه، في الصراع، يكفي ذكر الصراع الحقيقي أو الكامل، بل تأجيجه أقل أو أكثر اصطناعياً، لكي نقيم شرعية الانضباط⁽⁴⁷⁾. يلي ذلك، وكما يقول فيبر تقريراً، أن وضع الصراع يقوي موقع المسيطرين داخل جهاز الصراع ويعيد المناضلين ذوي دور الخطيب الشعبي، المكلفين بالتعبير عن إرادة القاعدة الذي يمكن لهم أن يطالبوا به أحياناً باسم التعريف الرسمي لوظيفتهم، إلى وظيفة «الكواد» البسطاء المكلفين بجعل أوامر وشعارات الإدارة المركزية تنفذ والمكرسين بواسطة «الرفاق الخبراء» لـ «ديمقراطية القرار»⁽⁴⁸⁾. ولا شيء يعبر أفضل عن منظمة المعركة هذه إلا طريقة «من هو ضد؟»، وبما أنهم جميعاً خائفون أن يكونوا ضد،

الفرد المعين يسمى سكرتيراً، القرار المقترح يُتَبَنَّى، ودائماً بالإجماع⁽⁴⁹⁾. السياق المسمى «عسكرة» يرتكز في الواقع على التوسل بوضع «الحرب» الذي تجدد المنظمة نفسها تواجهه، والذي يمكن أن يكون نتاج عمل حول تمثيل الوضع - ، من أجل إنتاج وإعادة إنتاج مستمرين للخوف من أن أكون ضد - النهائي أساساً بين كل الانضباطات النضالية أو العسكرية. لولم توجد النزعة المعادية للشيوعية لما تأخرت «شيوعية الحرب» عن اختراعها. إن كل معارضة من الداخل محكوم عليها بالتواطؤ مع العدو، وهي تقوي العسكرة التي تحاربها بتقويتها لإجماع الـ «نحن» المحاصرة، إجماع يهيء للطاعة العسكرية: تترك الديناميكية التاريخية لحقل الصراعات بين الأرثوذكسين والهرطقة، أنصار الملع وأنصار الضد، المكان لآلية الجهاز التي تنفي كل احتمال عملي لأن أكون ضد، عبر استغلال شبه عقلي للتأثيرات النفس - جسدية لملاح إجماع المنتسبين والمشمزين، أو، على العكس، للقلق من الإبعاد والفصل، مما يجعل من «روح الحزب» روح جسد حقة.

هكذا، إن غموض الصراع السياسي، هذه المعركة من أجل «الأفكار» و«المثل» التي هي بلا انفصال معركة من أجل سلطات، وامتيازات سواء أريد ذلك أم لا، هو في مبدأ التناقض الذي يلازم كل المنشآت السياسية المؤهلة لهدم النظام القائم: إن كل الضرورات التي تزن على العالم الاجتماعي تساعد على جعل وظيفة التحريك، التي تنادي المنطق الميكانيكي للجهاز، تميل إلى أن تمارس وظيفة التعبير والتمثيل، التي تطالب بها كل الإيديولوجيات المهنية لرجال الجهاز («كالمثقف العضوي»، والحزب «المولود» من الطبقة) والتي لا يمكن أن تؤمن حقيقة إلا عبر المنطق الديالكتي للحقل. لـ «الثورة من فوق»، مشروع الجهاز الذي يفترض ويتجج الجهاز، فعل مقاطعة هذا الديالكتيك، الذي هو التاريخ نفسه، أولاً في الحقل السياسي، حقل الصراعات المتعلق بحقل الصراعات والتمثيل الشرعي لها، ثم داخل المنشأة السياسية نفسها، حزب، نقابة، تجمع، التي لا يمكن أن تعمل كرجل واحد إلا بتضحيتها بمصالح جزء من الموكلين، إن لم يكن بكليتهم.

ترجم هذا البحث

د. رشيد شقير

خصيصاً لمجلة الفكر العربي

الحواشي

M. Weber, Wirtschaft und Gesellschaft, II, Berlin, köln, Kiepenheuer und witsck, 1956, p. 1067. (1)

النظريات الميكانيكية الجديدة لا تأخذ في الحسبان هذا التقسيم إلا لكي تدرجه في الطبيعة الإنسانية. أضف أن Michels يتحدث عن «أهلية مستعصية» (المرجع في مكان آخر، ص 299) أو عن «أهلية معمقة عند الكتل» (ص 302) ويصف علاقة العامة بالمحترفين بلغة الحاجة «حاجة الرئيس عند الكتل» - ص 49 - «حاجة الإجلال عند الكتل» - ص 59 - إلخ) أو الطبيعة «عطش الرؤساء غير المحدود للسلطة يوافق بلادة الحشود وحاجتهم للإرشاد. أضف أن نمو الأوليغارشية يجد نفسه ميسراً، مسرعاً عبر الخاصيات العامة للطبيعة الإنسانية».

R. Michels, Les partis politiques, Paris, Flammarion, 1971, p. 151.

(3) أنظر خاصة:

La distinction, Paris, Ed. de Minuit, 1979, p.p. 466 - 542.

- (4) الأمر الذي ينطوي على أن تقسيم العمل السياسي يتنوع تبعاً للحجم العام للرأس المال الاقتصادي والثقافي المتراكم ضمن تشكيل اجتماعي محدد («مستوى غموض») وأيضاً للبنية، غير المتساوقة إلى هذه الدرجة أو تلك، والخاصة بتوزيع هذا الرأس مال، الثقافي بشكل خاص. أضف أن تعميم فرص التعليم الثانوي كان في أساس مجموعة تحولات في العلاقة بين الأحزاب وأعضائها أو ناخبها.
- (5) L. Wittgenstein, philosophical Investigations, new york, Macmillan, 1953, paragraphe 337, p.108.
- (6) تأخذ العلاقة بين العامة والمحترفين أشكالاً جد مختلفة بالنسبة للسيطرين: بما أنهم قادرون، أغلب الأحيان، على إنتاج أفعالهم وآرائهم السياسية، فهم لا يتقادون للتفويض (المفروض عبر المنطق المحدد للشرعية، الذي، مؤسساً على الجهل، يدين نزعة الإحتفال الذاتي)، بدون تحفظ ولا تناقض.
- (7) يمكن إطلاق تسمية حزب - جمعية على المنظمة التي يتمثل هدفها شبه الحصري في تحضير الانتخابات والتي تدين لهذه الوظيفة الدائمة بالديمومة التي لا تملكها الجمعيات العادية: قريب من الجمعية عبر الصفة المحددة والجزئية لأهدافه والالتزام الذي يطلبه وبنفس المناسبة، عبر التركيب الاجتماعي الجد متنوع لأنصاره (من الناخبين وليس من الأعضاء)؛ وهو قريب من الحزب عبر الديمومة التي يفرضها عليه تكرار الوظيفة المحددة، تحضير الانتخابات. (الملفت أن الحزب المثالي كالذي يصفه أوستروغورسكي هو بالضبط جمعية، أي منظمة مؤقتة، وجدت لهذا الغرض بقصد مطلب محدد أو قضية محددة).
- (8) أضف مثلاً أن نظرية الخيار النخبوية العاملة في إعداد أو تحليل استطلاعات الرأي أو في رضاء طقوسي للامتناع عن التصويت، تفضح نفسها حقاً بكل براءة في الاستقصاءات المتعلقة بصانعي الرأي الذين يقصدون، مستلهمين من فلسفة «النشر» الإنعائوية مثل المسيح، العودة إلى شبكات دوران الآراء حتى المصدر المفروض أن تتدفق منه، أي حتى «نخبة» وصانعي الرأي، الذين لا أحد منهم يحلم أبداً بطلب ما الذي يصنع رأيهم. أنظر مثلاً:
- C. Kaduslin, power, Influence and social circles: A New Methodology for studying opinion Makers, *American Sociological Review*, XXXIII, 1968, p.p. 685 - 699.
- (9) يبقى أنه يمكن لهذا التطور أن يجد نفسه معاكساً، بدرجة معينة، عبر الإرتفاع العام لمستوى التعليم الذي، مع العلم بالوزن المحدد للرأس مال المدرسي في نظام العوامل المفسر، لتغيرات العلاقة بالسياسة، من شأنه بدون شك أن يدخل في تناقض مع هذا الميل، وفي تقوية ضغط القاعدة، الأقل ميلاً إلى تفويض غير مشروط، بدرجات مختلفة حسب الأجهزة.
- (10) المناظرة المتلفزة التي تواجه بين محترفين مختارين حسب أهليتهم المحددة، لكن أيضاً حسب حسن اللياقة التي يتمتعون بها أو حسب محترمتهم السياسية، بحضور جمهور مختزل إلى مشاهد، محفقة هكذا صراع الطبقات تحت شكل مجابهة مسمحة ومطقسة بين بطلين، ترمز على نحو رائع مؤدى عملية استقلال اللعبة السياسية، المحتجزة أكثر من أي وقت مضى في تقنياتها، تراتبياتها، قواعدها الداخلية.
- (11) حول منطق الصراع من أجل فرض مبدأ النظرة المزدوجة، أنظر:
- P.Bourdieu, L'identité et la représentation, *Actes de la Recherche en sciences sociales*, 35, nov. 1980, pp. 63 - 72.
- (12) تشهد على ذلك الفروق التي تبرزها الضرورات المرتبطة بالتاريخ والمنطق الخاص بكل حقل سياسي أمي (من أمة)، بين التمثيلات التي تعطيها المنظمات «المثلة» للطبقات الاجتماعية التي تحتل مواقع متكافئة، كالتبقيات العاملة في مختلف البلدان الأوروبية، لمصالح هذه الطبقات - وذلك رغم كل التأثيرات المتجانسة (مثل «بلشفة» الأحزاب الشيوعية).
- (13) M. Weber, op.cit., II, p. 1052
- (14) وإن انتهزي كل المعسكرات، الذين يدافعون عن المصالح المثبتة للجماعات المتنوعة، المصالح المادية بالطبع، لكن أيضاً المصالح التي ترتبط بالسيطرة السياسية على الكتل، يشكلون عقبة أمام الوحدة البروليتارية.
- A.Gramsci, Ecrits politiques, t.I, Paris, Gallimard, 1974, p. 327.

- (15) يتمثل الشكل النموذجي لهذه الإزدواجية البنيوية، بدون شك، في ما يسميه التقليد الثوري للإتحاد السوفييتي باللغة السرية، الرمزة، الغير مباشرة، التي يلجأ إليها الثوريون للهرب من الرقابة القيصرية والتي تظهر من جديد في الحزب البولشفي، بمناسبة الخلاف بين مؤيدي ستالين ومؤيدي بوخارين، أي عندما يتعلق الأمر بتجنب تسريب الخلافات داخل المكتب السياسي أو اللجنة المركزية خارج الحزب، وذلك من خلال «وطنية الحزب». هذه اللغة تقنع تحت مظهر لا قيمة له حقيقة غيبة يعرف فك رموزها «كل مناضل مثقف كفاية»، ويمكن أن نخضع، حسب مرسلها، لقراءتين مختلفتين. راجع:
- S. Cohen, *Nicolas Boukharine, la vie d'un bolchevik*, Paris, Maspero, 1979, p.p. 330 et 435.
- (16) من هنا فشل كل الذين، مثل كثير من مؤرخي ألمانيا بعد روزنبرغ، تدربوا على تعريف «المحافظة» بشكل مطلق، دون أن يروا أنه كان يجب إجراء تغيير لا نهائي في المحتوى الأساسي من أجل المحافظة على قيمتها العلائقية.
- (17) A. Gramsci, op.cit., II, p. 225
- (18) بين عوامل هذا التأثير للحجز والشكل الخاص جداً من الباطونية الذي يولده، يجب حساب ميل الدائم، الملاحظ غالباً، في الأجهزة السياسية لعدم مصاحبة إلا دائمين آخرين.
- (19) A. Gramsci, op.cit., II, p. 258
- (20) بتجاهلنا لما تدينه المفاهيم للتاريخ، نحرم أنفسنا من الإمكانية الواقعية الوحيدة بأن نحررها من التاريخ. إن أسلحة التحليل وأيضاً اللغة، أدوات المعرفة لكن أيضاً أدوات السلطة، كل هذه المفاهيم (أو الكليات التي تنهّب بـ isme) التي عاملها التقليد العلمي الماركسي بوصفها بناءات مفاهيمية نقية، حرة من كل سياق ومنزوعة من كل وظيفة استراتيجية، إنما هي «مربطة غالباً بالظروف، ملوثة بتعميمات مبتسرة، مشار إليها عبر جدالات فظة» ومتوالدة «في التباعد، في المجاهبات العنيفة بين مختلف التيارات»:
- G. Haupt, «les marxistes face à la question nationale: L'Histoire du problème», in: G. Haupt, M. Lowg et c. Weill, *Les marxistes et la question nationale, 1848 - 1914*, Paris, Maspero, 1974, p. 11.
- (21) نعلم أن باكونين الذي يفرض الخوض المطلق لأعضاء القيادة في الحركات التي ينشئونها (مثلاً الأخوة الوطنية)، والمؤيد بالأساس لفكرة «البلانكية» الخاصة بـ «الأقليات الفاعلة»، مستندج في جداله ضد ماركس لإعلان الإستبدادية، لمدح عفوية الكتل واستقلال الاتحادات.
- (22) J. Maitron, *Le mouvement anarchiste en France*, Paris, Maspero, 1975, T.II. p.p. 82 - 83.
- (23) إن الموقع، الأقل أو الأكثر مركزية وسيطرة، داخل جهاز الحزب والرسائل الثقافي هما في أصل الرؤى المختلفة. بل والمتعارضة للفعل الثوري، لمستقبل الرأسمالية، للعلاقات بين الحزب والكتل الخ، التي تتواجه داخل الحركة العمالية. من المؤكد مثلاً أن الإقتصادية والميل إلى التشديد على الجانب المحدد، الهدف الموضوعي والعلمي للماركسية، هما بالأحرى من فعل «العارفين» و«المنظرين» (مثلاً بارانوسكي - توغان أو الاقتصاديين داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي) أكثر من «المناضلين» أو «المحرزين»، خاصة إذا كانوا عصامين بشأن النظرية أو الاقتصاد (وهذا بدون شك أحد مبادئ التعارض بين ماركس وباكونين). يبدو أن التعارض بين الوسطي والعفوي أو، إذا شئت، بين الاشتراكية الديكتاتورية والاشتراكية الليبرالية، ينشأ، بطريقة جد متوازنة، الميل إلى العلموية والاقتصادية المنحرفة نحو منح الحائزين على المعرفة حق تعريف استبدادي للاتجاهات (تدخل سيرة ماركس هذه التعارضات التي تحسم، كلما شاخ، لصالح «العارفين»).
- (24) تواجه استراتيجيات الاقتراع أيضاً بخيار التمثيل المناسب لكن المحروم من القوة والتمثيل الناقص ولكن، من هنا بالذات، القوي: هذا يعني أن المنطق نفسه الذي يمثّل العزل والنقص يكره على اختيارات تسوية ويمنح فائدة مقررّة للمواقف التي سبق أن تثبتت بالنسبة للمواقف الأصلية.
- (25) ليس من الصدفة أن يظهر استطلاع الرأي التناقض بين مبدئين متضاربين للشرعية، العلم التكنوقراطي والإرادة الديمقراطية، من خلال تعاقب الأسئلة التي تدعو إلى حكم خبير أو إلى أمانة المناضل.
- (26) إن عنف الجدل السياسي، والعودة الثابتة لطرح المناقشة الأخلاقية، التي تتسلح غالباً بحجج تعارض الخصم من خلال أفعاله أو

أقواله، يفسر أيضاً عبر حقيقة أن الأفكار - القوى تدين بجزء من رصيدها إلى رصيد الشخص الذي يصرح بها وأن الأمر لا يتعلق فقط بدحضها، عبر محاججة منطقية وعلمية بحتة، ولكن بإفقاد الثقة بها عبر إفقاد الثقة بصاحبها. إن محاربة الخصوم من خلال أفكارهم ولكن أيضاً من خلال أشخاصهم، هي الإجازة التي يعطيها منطق الحقل السياسي والتي عبرها يجهز أرضية ملائمة بدرجة عالية لاستراتيجيات الحق: هكذا يقدم (منطق الحقل السياسي) لأي شخص وسيلة للوصول، غالباً عبر شكل ابتدائي من سوسيولوجية المعرفة، إلى نظريات أو أفكار من الممكن أن لا يكون قادراً على إخضاعها للنقد العلمي.

E.Benveniste, *Le vocabulaire des institutions indo-européennes*, T.I, Paris, Ed. de Minuit, 1969, p.p.115 - (27)

121.

Ibid.

E.Benveniste, *op.cit.*, p.177

الفطنة الفصوى التي تعرف السياسي المكتمل، والتي تقاس خاصة بدرجة التلميح العالية التي تميز خطابه، تفسر بلا شك عبر الإنثالام الأقصى للرأسمال السياسي الذي يجعل من مهنة الرجل السياسي مهنة ذات مجازفة كبيرة، خاصة في مراحل الأزمة حيث، كما نرى بالنسبة لديغول وبيتان، يمكن لفروق صغيرة في الميول والقيم الملزمة أن تكون في أصل اختيارات حصرية بالكامل (يفعل أن الخاص بالأوضاع الغير عادية هو إزالة إمكانية التسويات، الغموض، اللعبة المزدوجة، الانتهاءات المتعددة، الخ، التي تسمح بها العودة العادية إلى معايير تصنيف متعددة وجزئياً مندمجة، بفرضها نظام تصنيف منظم حول معيار واحد).

هذا ما يجعل الرجل السياسي يتفق مع الصحافي، الذي يملك سلطة على أدوات النشر الواسع التي تعطيها سلطة على كل نوع من الرسائل الرمزي (سلطة «صنع أو عدم صنع السمعة» التي أظهرتها قضية واترغيت). إن الصحافي، القادر، على الأقل في أوضاع سياسية معينة، على السيطرة على مدخل الرجل السياسي أو الحركة إلى وضع قوة سياسية يحسب لها حساب، مكس، مثل الناقد، لدور التكرير خارج حالة أن يفعل لنفسه ما يفعله للآخرين (والإغراءات المستتكرة هي التي يمكن أن يقوم بها، لصالح شخصه أو عمله، لأجل تحريك السلطات الثقافية أو السياسية التي تدين بشيء ما لفعله التكريري). إنه موحد أيضاً مع الذين ساهم في صنعهم (بنسبة قيمته كمكرم) عبر علاقة ذات حدّين تحمله على الموازنة بين الخضوع التقديري أو العبدى والحق الخادع، الجاهز للتعبير عن نفسه عند أول كبرة للضم الذي ساهم هو في انتاجه.

«هؤلاء الرؤساء أصبحوا صيارفة رجال في نظام من الاحتكار، وأقل تلميح للمنافسة يجعلهم مجانين من الرعب وفقدان الأمل». «عبر مظاهر عديدة» يمثل الرؤساء النقيبون نموذجاً اجتماعياً شبيهاً بالصيرفي: إن صيرفياً خبيراً ذو نظرة جيدة للأمور، والذي يعرف أن يتنبأ بإحكام معين مجرى البورصة والعقود، يعطي رصيماً لبيته، يجذب الموفرين والمقتطعين؛ إن رئيس نقابة يعرف ضمن محاربة القوى الاجتماعية المتنازعة، أن يتنبأ النتائج الممكنة أن يجذب الكتل نحو منظمته، يصبح صيرفي رجال».

A.Gramsci, *op.cit.*, T.II, p. 85 et p.181.

إن التعارض بين نوعي الرأسمال السياسي هو في أصل واحد من الفروق الأساسية بين منتخبي الحزب الشيوعي ومنتخبي الحزب الاشتراكي (في فرنسا)؛ «بينما تذكر الأكثرية الكبرى من المحافظين الاشتراكيين [شهرتها]، سواء كانت مؤسسة على النفوذ العائلي، الكفاءة المهنية أو الخدمات المقدمة بصفة نشاط ما، يعتبر ثلثا الشيوعيون أنفسهم أولاً وقبل كل شيء مفوضين من حزبهم».

D.Lacorne, *Les notables rouges*, Paris, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1980, p. 67.

لا شك بأن أحدهم سوف يفكر بالمغامرة الديغولية. لكنه قد يجد أيضاً الموازي في منطقة مجال اجتماعي وسياسي مقابلة بالكامل. أضاف أن الكاتب (المذكور في الهامش) يلاحظ أن المنتخبين الشيوعيين الذين يتمتعون بشهرة شخصية يدبنون دائماً تقريباً بوضعهم كـ «شخصيات محلية» لـ «فعل ذي طبيعة بطولية» منجز خلال الحرب العالمية لثانية.

D. Lacorne, *op.cit.*, p. 69.

هذا يعني أن المهمة السياسية تتميز، حتى في هذه الحالة، بوظيفة بيروقراطية بسيطة فيما تبقى دائماً، كما رأينا، مهمة شخصية، تلزم كل الشخص.

- (36) هذه ليست السمة الوحيدة التي توحى إلى ممارسة الحركة العمالية، بالنسبة للطبقة العاملة، لوظيفة مماثلة لتلك التي تمارسها الكنيسة بالنسبة للفلاحين ولكسور معينة من البورجوازية الصغيرة.
- (37) يمكن أن نذكر هنا عدة نصوص: «إن المحافظين الأكثر تصلباً داخل حزب ما هم هؤلاء الذين يعتمدون عليه أكثر». أبعد من ذلك: «يمكن لحزب تحت تصرفه صندوق مملوء ليس فقط أن يصرف النظر عن الدعم المادي لأعضائه الأكثر غنى وأن يلغي أرحيتهم في الشؤون الداخلية، ولكن أيضاً أن يمنح نفسه جسماً من الموظفين المخلصين والمكرسين، لأنهم يجنون من الحزب وسائل وجودهم الوحيدة»**. أو «اليوم، إن ممثلي المصالح المنشأة، أي ممثلي التعاونيات، مكاتب التوظيف، المساكن العمالية، البلديات، صناديق الإذخار، ولو أنهم أقلية في الحزب، ينتصرون على الخطباء، الصحفيين، الأساتذة، المحامين، الذين يتبعون خططاً إيديولوجية عبثية وصعبة الإدراك»***.
- (*) R. Michels, op.cit., p 101
- (**) Ibid, p. 105
- (***) A. Gramsci, op.cit., II, p.193
- (38) M. Weber, op.cit., II, p.880 et aussi p.916
- (39) هذه التحاليل تطبق أيضاً في حالة الكنيسة: كلما توسّع الرسائل السياسي للكنيسة في مؤسسات و، كما هي الحال في الزمن الحديث، في مراكز تسيطر عليها الكنيسة (في التعليم، الصحافة، حركات الشبيبة الخ)، تميل سلطة الكنيسة إلى أن تقوم أقل فأقل على «التلقين» وعلاج الأرواح، بحيث أنها تقاس بدون شك بعدد المراكز والعاملين الذين تديرهم الكنيسة بصورة غير مباشرة أفضل منه بعدد «المساليين» أو «الباسكالين».
- (40) «سوف يولد النمو الطبيعي للمنظمة النقابية نتائج معارضة بالكامل لما كانت النقابية تتوقعه: العمال الذين أصبحوا رؤساء نقابيين يفقدون بالكامل النزعة العمالية وروح الطبقة ويحصلون على كل صفات الموظف البورجوازي الصغير، الكسول ذهنيًا، والفساد أخلاقياً أو السهل أن يفسد. كلما توسعت الحركة النقابية، باحتوائها كتلاً كبيرة، كلما انتشرت الوظيفية».
- A. Gramsci, op.cit., t.III, p.p.206 - 207.
- (41) «البلديات، هذا بالنسبة للحزب الاشتراكي الأساسي من الوسائل، البشر، التأثيرات (...). بقدر ما يمسك بلديات، الحزب سيستمر، سيحافظ على نفسه مهما حصل. نفهم أن تكون البلديات قضية الاشتراكية الكبيرة. القضية الجديدة إلى حد ما. إن الإيديولوجيا، التصريحات المبدئية، النقاشات، الحوارات، مهمة بالطبع (...). لكن في المستوى المحلي يكون الحزب في السلطة، أو على الأقل يتوهم ذلك. لهذا نكف عن اللعب عندما يتعلق الأمر بانتخابات بلدية. تدخل في الملموس. ندافع عن أرضيتنا، بدون ثمرات نظرية، بضراوة، بقسوة، حتى النهاية».
- P.Guidoni, Histoire du nouveau parti socialiste, paris, Tema - Action, 1973, p. 120.
- (42) هذا ما نلاحظه في الحالة الظاهرة والمعاكسة أكثر، حالة الحزب البولشفي: «خلف واجهة الوحدة السياسية والتنظيمية المعلنة، والمعروفة باسم [المركزية الديمقراطية]، لم يكن في 1917، ولا حتى في السنوات اللاحقة، فلسفة أو إيديولوجيات سياسية بولشفية أحادية الشكل. على العكس، كان الحزب يقدم تنوعاً ملحوظاً من وجهات النظر: كانت الفروق تذهب من مسائل كلمات إلى خلافات حول الخيارات الأساسية».
- S.Cohen, op.cit., 1979 p. 19.
- (43) لو عرفنا المكانة التي يمنحها نظام القيم الشعبية لفضائل مثل الاستقامة [«أكون قاطعاً»، «بدون مرونة»، الخ]، الاخلاص للكلام المعطى، ولاء الشخص لما يملكه، الدوام للذات («أنا هكذا»، «لا أنغير»، الخ) بقدر الميول التي يمكن أن تبدو، في عوالم أخرى، كشكل من الصرامة، بل من الغباء، نفهم أن فعل الاخلاص للاختيارات الأصلية، التي تميل إلى أن تجعل من الانتماء السياسي خاصية شبه وراثية وقادرة أن تحيا في تغيرات الوضع الضمن والمابين جيلي، هذا الفعل يمارس بقوة خاصة في حالة الطبقات الشعبية ويفيد بصورة خاصة أحزاب اليسار.
- (44) يرتدي التعارض بين الدائميين والمتنسيين العاديين (أو، بالأحرى، المقترعين الموسمين) معان جد مختلفة حسب الأحزاب، مع أنه يقدم ملامح ثابتة، وذلك عبر وساطة توزيع الرأسمال وخاصة، ربما، الزمن الحربي بين الطبقات، (نعلم حقاً أنه إذا كانت

الديمقراطية المباشرة لا تقاوم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فإن تركّز الأعباء الإدارية يدخل، عبر وسيط التوزيع اللامتناهية للزمن الحر نتيجة ذلك، في مصلحة من لديهم الوقت الضروري للماء الوظائف مجاناً أو لقاء مكافأة بسيطة). يمكن لهذا المبدأ البسيط أيضاً أن يساهم في تفسير الاشتراك المتباين لمختلف المهن (أو حتى لمختلف الأوضاع في نفس المهنة) في الحياة السياسية أو النقابية و، بصورة أكثر عمومية، في كل المسؤوليات شبه السياسية: يشير ماكس فيبر* هكذا أن مدراء معاهد الطب وعلوم الطبيعة الكبيرة يميلون ومؤهلون أقل لاحتلال مركز رئيس جامعة، وميشال** يشير بأن العارفين الذين يشاركون في الحياة السياسية رأوا جدارتهم العلمية تعاني من انخفاض بطيء، ولكن متتابع. وإذا أضفنا أن الشروط الاجتماعية التي تساعد أو تسمح برفض منح الوقت للسياسة أو للإدارة تشجع أيضاً، غالباً جداً، الازدراء الأرستقراطي أو النبوي للمنافع الزمنية التي يمكن لهذه النشاطات أن أو تزود بها، نفهم بصورة أفضل بعض الثوابت البنيوية للعلاقة بين مثقفي الجهاز (السياسي، الإداري أو غير ذلك) والمثقفين «الأحرار»، بين علماء اللاهوت والرهبان، أو بين الباحثين والعميد، رؤساء جامعات أو إداريين علميين، الخ.

op.cit., II, p. 698

(*)

op.cit., p.155

(**)

D. Lacorne, op.cit., p.114

(45)

M. Weber, op.cit., II. p.867

(46)

إن ميشال، الذي يذكر التوافق الحميم بين منظمة «حزب المعركة الديمقراطية» والمنظمة العسكرية، والاستعارات المتعددة (خاصة عند أنجلز وويل) للإصطلاح الاشتراكي من اللغة العسكرية الخاصة، يلاحظ أن الرؤساء، الذين يتفقون مع الانضباط ومع المركزة، لا ينسون إثارة سحر المصلحة المشتركة والحجج ذات الطابع العسكري وكلما تهدد موقعهم: «ندعم خصوصاً، وهذا ليس إلا لأسباب ذات طابع تكتيكي ومن أجل الحفاظ على التماسك الضروري في وجه العدو، عدم إلزام أعضاء الحزب في أية حال برفض ثقتهم بالرؤساء التي أعطوها لأنفسهم بحرية»**. لكن استراتيجية العسكرية التي، كما يشير كوهين، هي بدون شك مساهمة ستالين الأصلية الوحيدة في الفكر البولشفي، إذن السمة الرئيسية لستالين، تجد اكتسابها بدون شك مع ستالين: ميادين التدخل تصبغ «جبهات» (جبهة الفلسفة، جبهة الأدب، الخ)؛ الأهداف أو المشاكل هي «معاقل» يتوجب على «الألوية النظرية» أن «تفتحها»، الخ. هذا الفكر «العسكري»، المانوي*** بالتأكيد، يعظم جماعة، مدرسة فكرية أو تصوراً مؤلفاً من الأرثوذكسية من أجل إفاء أفضل لكل الآخرين****.

R. Michels, op.cit., pp.129, 122

(*)

Ibid., p.163

(**)

(***): نسبة إلى ماني الفارسي الذي أسس الدين المانوي في القرن الثالث عشر (المترجم).

S. cogen, op.cit., p.p. 367 - 368 et 388

(****):نظر:

(48) نرى أن الصراعات الحاضرة داخل الحزب الشيوعي (الفرنسي) ضد ديكتاتورية الرؤساء وضد الأفضلية التي يعطوها لمصالح الجهاز بالنسبة إلى مصالح المؤكّنين، لا يمكنها إلا تقوية الميول نفسها التي تحاربها: يكفي للرؤساء حقاً أن يستشهدوا، بل أن يثيروا، بالصراع السياسي، خاصة ضد المنافسين المباشرين جداً، من أجل ترخيص الدعوة إلى الانضباط، أي إلى الخضوع للرؤساء، الذي يفرض نفسه في زمن الصراع. (بهذا المعنى، إن التشهير بمعاداة الشيوعية هو سلاح مطلق في أيدي الذين يسيطرون على الجهاز، لأنه يقضي النقد، بل الإسقاط، ويفرض الوحدة ضد الخارج).

Cf. Cohen, op.cit., p.185

(49)

إن اتنوغرافية ممارسات الجمعية تزود ألف توضيح لخطط الفرض الديكتاتوري التي تستند إلى الاستحالة العلمية لكسر الإجماع المزروع بالإجماع، بدون مخالفة الآداب، (عبر الإمتناع في تصويت برفع الأيدي، بشطب اسم من لائحة مقرر سلفاً، الخ).